مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٩٠**

الثلاثاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هوير	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالِيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد أرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألثاني
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أمييوفوري
	الهند	السيد هرديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي الأردن وإسرائيل وإندونيسيا وأوغندا وأيسلندا وباكستان وبنغلاديش وتركيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقيرغيزستان وكازاخستان وكوبا والكويت وماليزيا ومصر والمغرب ونيكاراغوا واليابان.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2011/444، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، توجيه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة المجلس المقرر عقدها يوم الثلاثاء ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً لأحكام النظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبدو ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدوله أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. أود أن أنوه بحضور كل من السفير منصور حول هذه الطاولة – أعتقد أننا التقينا قبل عدة أسابيع في القدس – والسفير الإسرائيلي الجديد، السيد بروسور، الذي تشرفت بمقابلته أمس.

تعاني العملية السياسية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مأزقاً عميقاً ومستمراً. وفقد ثبت أن الجهود الرامية إلى إيجاد الأرضية المشتركة الضرورية لاستئناف المفاوضات كانت بالغة الصعوبة بسبب الخلافات وانعدام الثقة بين الطرفين. ويشعر القادة السياسيون من الجانبين بالإحباط، شأنهم في ذلك شأن جمهورهم. وتزداد وطأة هذه الحالة بشكل خاص في الجانب الفلسطيني في ظل انعدام أفق سياسي ذي مصداقية لإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. وإسرائيل لا يزال يساورها القلق بشأن تحقيق الأمن الدائم وإنهاء الصراع.

لقد انخرطت المجموعة الرباعية هذا العام في العمل على تعزيز قيام مفاوضات ذات جدوى. ومؤخراً، انضم الأمين العام إلى شركاء المجموعة في واشنطن العاصمة في ١١ تموز/يوليه. وسعت المجموعة إلى ترجمة الخطاب المهم الذي ألقاه الرئيس أوباما في ١٩ مايو/أيار، وأوضح فيه المعايير الخاصة بالحدود والأمن التي سماها ''أسس المفاوضات''، إلى إطارٍ متفق عليه دولياً لاستئناف المحادثات بين الطرفين. وأعرب الأمين العام عن تقديره للمناقشة المهمة التي جرت في واشنطن العاصمة. ولم تصدر المجموعة الرباعية بياناً يساعد على تمهيد سبيل المضي قدماً، بيد أن جهودها مستمرة.

ويواصل الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو تأكيد رغبتهما في التفاوض. غير أن الفلسطينيين، في ظل عدم وجود إطار عمل للشروع في محادثات مجدية واستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، يسعون بنشاط لاستكشاف إمكانية اللجوء إلى الأمم المتحدة. ويصرح الرئيس عباس بأنه لا يزال ملتزماً بالمفاوضات، وأن الجهود المبذولة في الأمم المتحدة سوف تساعد على المحافظة على الحل القائم على وجود دولتين. وتعارض إسرائيل مسار العمل هذا، موضحةً بأنه سيعسر المفاوضات على الحل القائم على وجود دولتين. ويتشاور الفلسطينيون بصورة وثيقة مع جامعة الدول العربية بشأن هذه المسألة، ويعمل الطرفان بنشاط على إشراك أعضاء المجتمع الدولي.

ونأمل أن يتوحد المجتمع الدولي في محافل اتخاذ القرار بصورة جماعية – الآن وفي أيلول/سبتمبر وفيما بعد أيلول/سبتمبر أيضاً – وأن يحدد طريقاً مشروعاً ومتوازناً للمضي قدماً لمساعدة الطرفين على التغلب على خلافاتهما والعودة إلى المفاوضات في نهاية المطاف. وسنواصل العمل مع شركاء المجموعة الرباعية سعياً لاتخاذ إجراء عاجل في هذا الصدد. ونحيط أيضاً علماً بصلاحيات مجلس الأمن والجمعية العامة ومسؤولياتهما.

يجب ألا نغفل عما هو على المحك. فقد نوه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومكتبي، مكتب منسق للأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، نوهوا جميعاً بالإنجازات غير المسبوقة التي حققتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. لقد بلغت السلطة الفلسطينية، في بعض المجالات الرئيسية، مستوىً من الأداء المؤسسي يصلح لدولة فاعلة. والسلطة الفلسطينية مستعدة لتولي مسؤوليات الدولة في أي وقت في المستقبل القريب.

لقد تحققت مكاسب أمنية واقتصادية، مما عاد بالنفع على كلا الشعبين. وأدى تحسين الحوكمة، وزيادة الاستثمارات، وتحسين التنقل وإمكانية الوصول، وانخراط المانحين، إلى تعزيز اقتصاد الضفة الغربية بالرغم من البيئة العالمية الصعبة خلال العامين الماضيين. وأدى تدريب الآلاف من ضباط الأمن الفلسطينيين ونشرهم وتكثيف التنسيق الأمني إلى تفكيك الخلايا الإرهابية ومكافحة التحريض المتطرف. وشهد الفلسطينيون عودة القانون والنظام إلى المدن الرئيسية، وواجه الإسرائيليون عدداً قليلا من أعمال العنف من الضفة الغربية.

غير أن جدول الأعمال هذا سوف يصل، كما حذرنا في كثير من الأحيان، إلى أقصى ما يمكن إنجازه ما لم يتم تعزيز الحيز السياسي والمادي. ويتطلب ذلك قيام إسرائيل بخطوات للتراجع عن تدابير الاحتلال، كما يتطلب استمرار دعم المانحين. على سبيل المثال، لقد دعونا إسرائيل مراراً وتكراراً للسماح بتوسيع المراكز الحضرية الفلسطينية لاستيعاب النمو السكاني والنشاط الصناعي، الأمر الذي سيستدعي إدماج بعض الأجزاء من المنطقة جيم. وبالرغم من القيام ببعض خطوات التمكين في الماضي، فإن الفترة الأخيرة افتقرت إلى التدابير الشجاعة، كما يشوب البطء

تنفيذ التدابير المعلنة، بما في ذلك الحزمة المتفق عليها في شباط/فبراير مع ممثل الرباعية توني بلير. وفي الواقع، شاهدنا العديد من الإجراءات السلبية في المنطقة ج. فلقد ازداد هدم المباني الفلسطينية. وفي هذا العام، تشرد ٧٠٠ شخص بسبب هدم حوالي ٣٧٠ مبنى – وهذا أعلى رقم منذ عام ٢٠٠٦. وقد تم استهداف نظم المياه والمرافق الصحية بصورة خاصة.

لقد استمرت الأنشطة الاستيطانية في العديد من أكثر المناطق حساسية في القدس الشرقية والمنطقة ج. وفي الشهر الماضي، تمت الموافقة على بناء ٤٠ وحدة في كاري شمرون في شمال الضفة الغربية. ويساورني القلق بصورة خاصة إزاء ما قامت به إسرائيل في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، ولأول مرة منذ عدة سنوات، من مصادرة ١٩ هكتارا من الأراضي الفلسطينية الخاصة في بلدة قريوت، وفي شمال الضفة الغربية أيضا. وأقيم على هذه الأراضي موقع غير شرعي حتى بموجب القانون الإسرائيلي. وهذا تخل عن التصريحات الإسرائيلية العلنية بعدم بناء مستوطنات جديدة أو تخصيص أراض لمستوطنات جديدة مما يشكل سابقة تثير القلق بالنسبة لمستقبل إضفاء الشرعية على المواقع، التي ينبغي إزالتها بموجب خارطة الطريق. فالمستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتحكم مسبقا على وضع المناقشات ويجب وقف الأنشطة الاستيطانية.

وما زالت المسائل التي نقوم بإبلاغ المجلس بها بانتظام، والتي تشمل أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون والتوغلات بحجة المخاوف الأمنية والقيود المفروضة على الحركة والوصول ومسار الجدار، مصادر خلاف بين الطرفين. وألاحظ أن السلطات الإسرائيلية بدأت في ٢٣ حزيران/يونيه، وبأمر من المحكمة الإسرائيلية العليا، بتغير مسار جزء من الجدار قرب بلعين، وهي قرية تجري فيها احتجاجات أسبوعية، وبذلك يتمكن السكان من الوصول إلى ١ ٠٢٠ دونما إضافيا من الأراضي الزراعية، رغم أنهم ما زالوا محرومين من ١ ٢٨٠ من الدونمات الأخرى.

وتتعالى الآن الدعوات من جماعات المجتمع المدني والشخصيات السياسية لتكثيف الاحتجاجات السلمية ضد الوضع القائم والدعوات إلى اتخاذ الإجراءات لحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير. وفي الوقت ذاته، وبالتحديد عندما أشرفت خطة بناء الدولة على أن تؤتي أكلها، تواجه السلطة الفلسطينية نكسات بسبب وضعها المالي ونقص في التمويل من المانحين، مما اضطرها إلى تخفيض النفقات الأمنية ودفع نصف مرتبات حزيران/يونيه.

وأهيب بالمانحين، ومن ضمنهم أعضاء جامعة الدول العربية، الذين يجتمعون في القاهرة بشأن هذه المسألة، على كفالة تمكين السلطة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها المالية الأخرى. وأهيب بإسرائيل القيام بالمزيد من العمل لتمكين شريكها الفلسطيني المعتدل والملتزم والسلمي.

لا يزال قرارا مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإطار القانون الدولي دليل سياسة الأمم المتحدة بشأن غزة. ويساورنا القلق من أن الهدوء بين إسرائيل وغزة، الذي أستعيد في أوائل نيسان/أبريل، يواجه تحديات بسبب إطلاق حوالي ١٨ صاروخا على إسرائيل منذ ٢٣ حزيران/يونيه. وخلال الفترة ذاتها، قامت إسرائيل بثلاثة توغلات و ١٦ ضربة جوية، مما أسفر عن قتل إثنين من المسلحين الفلسطينيين وجرح ثمانية منهم، وقتل أيضا فلسطيني مدني وجرح ١٤ آخرين. لقد جرح جندي إسرائيلي واحد أثناء التوغلات وأصيب مقاول إسرائيلي مدني بجروح طفيفة من إطلاق النار من غزة. إن قيام المسلحين بإطلاق الصواريخ بصورة عشوائية نحو المناطق الإسرائيلية أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. لقد تراجعت التوترات في الأيام الأخيرة. وينشط مكتبي في تعزيز استعادة

الهدوء التام، الذي لا يزال حجر الزاوية لأي إنجازات أوسع في غزة.

ويجري انتعاش ناشئ في غزة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥,١ في عام ٢٠١٠ و ١٧,٩ في الربع الأول من عام ٢٠١١. ولكن، يبدأ الانتعاش من قاعدة منخفضة جدا ويرجع ذلك جزئيا إلى النفقات العامة ومعونة المانحين والحركة عبر الأنفاق وزيادة الصادرات من إسرائيل والواردات المحدودة. وتشكل الواردات الثلث فقط من حجمها قبل الإغلاق. والبطالة في غزة مرتفعة جدا بنسبة ٣١ في المائة ؛ وهناك ٥٤ في المائة من الأسر لا تزال تفتقر إلى الأمن الغذائي؛ و ٤٨ في المائة منها تعيش في فقر.

لقد أسهم تغيير إسرائيل سياستها في حزيران/يونيه من قائمة المسموحات إلى قائمة المحظورات في زيادة السلع الاستهلاكية المستوردة. ويجري أيضا تصدير مجموعة وكمية محدودة من المنتوجات الزراعية منذ أن قررت إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر السماح بذلك.

لقد بلغ مستوى مشاريع الأمم المتحدة التي تمت الموافقة عليها حتى الآن، تمشيا مع السياسة الإسرائيلية، ما مجموعه ٢٦٥ مليون دولار – وهي بداية كبيرة نحو معالجة الاحتياجات الأساسية الكبيرة لغزة بما فيها التعليم والإسكان والمرافق الصحية.

ويعمل معبر رفح لمرور الأشخاص بين غزة ومصر ستة أيام في الأسبوع الآن.

ومع شركائنا في المجموعة الرباعية، نهيب بإسرائيل أن تسمح بدخول المزيد من القضبان الحديدية والأسمنت لاستعمالها من قبل القطاع الخاص في غزة. فتجارة الأنفاق غير المشروعة القائمة في مواد البناء الأساسية هذه إنما تمكن الذين يسيطرون على التهريب على حساب القطاع التجاري القانوني. ولا بد أيضا من زيادة الصادرات إلى البلدان الأجنبية والضفة الغربية. وزيادة حرية حركة الناس من وإلى القطاع مسألة حيوية كي يتمتع الغزاويون بالحقوق الأساسية والتفاعل بصورة طبيعية مع العالم الخارجي والكرامة البشرية. وسنواصل السعي لفتح جميع المعابر المشروعة بشكل تام. ونحث على استمرار اليقظة لمكافحة تهريب الأسلحة إلى القطاع.

لم تأذن السلطات البحرية من بلدان المنطقة لمعظم السفن المشاركة في القافلة الأخيرة بالإبحار نحو غزة. وفي ١٩ تموز/يوليه، اعترضت القوات البحرية الإسرائيلية قاربا صغيرا يحمل على متنه حوالي ١٠ ناشطين كانوا ينوون الإبحار إلى غزة ووجهته إلى ميناء اسدود الإسرائيلي. وتم تفادي صدامات غير ضرورية في عرض البحر، كما حثت على ذلك المجموعة الرباعية.

وفي غزة، قامت وزارة الداخلية التابعة لحماس بإغلاق منتدى شارك الشبابي لاتهامات غير محددة بسلوك غير أخلاقي. وتسعى السلطات أيضا إلى مراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية في مقراتها ونحث على الاحترام التام لممارسة هذه المنظمات لمهامها بحرية واستقلالية. ونحث أيضا على احترام عمل وكالات الأمم المتحدة، التي أسئ مؤخرا فهم أنشطة بعضها في دعم المستفيدين من الفلسطينيين.

ويساورنا أيضا بالغ القلق حيال تفجير قنبلة قرب مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في غزة مما ألحق أضرارا مادية بالجدار المحيطي، الأمر الذي يؤكد على استمرار التحديات التي تواجهها البيئة الأمنية للأمم المتحدة في القطاع.

وأود أيضا أن استرعي انتباهكم إلى أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه عجزا ماليا غير مسبوق بمبلغ ٦١,٤ مليون دولار في برامجها وعملياتها الأساسية. وأهيب بالمانحين أن يقدموا الدعم الحاسم والسريع للوكالة، التي بدونه يمكن

أن تقلص الدعم المقدم لسكان غزة بصورة كبيرة في تشرين الأول/أكتوبر.

لقد انضم الأمين العام إلى المدير العام للصليب الأحمر الدولي في التعبير عن بالغ القلق حيال أسر الرقيب الإسرائيلي جلعاد شاليط بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاحتجازه، وفي دعوة حماس إلى حماية حياته ومعاملته معاملة إنسانية وتقديم الدليل على أنه ما زال حيا. ولا نزال نطالب أيضا بإطلاق سراحه وإتمام مفاوضات تبادل الأسرى، التي من شأنها أيضا أن تمكن من إطلاق سراح عدد كبير من السجناء الفلسطينيين. ونلاحظ بقلق التقارير الواردة عن التدابير المتخذة لزيادة قسوة ظروف الاعتقال بالنسبة لبعض هؤلاء المساجين خلال الفترة المشمولة في التقرير.

لقد توقف تنفيذ اتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو بسبب النزاعات حول تشكيل الحكومة الجديدة وبرنامجها. وكلما طال تأجيل المصالحة ستدفع التطورات على الأرض إلى المزيد من الفرقة بين الضفة الغربية وغزة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على احتمالات قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. ولا تزال الأمم المتحدة تدعو إلى المصالحة في إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقف المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

لا يوجد تحرك على المسار الإقليمي لعملية السلام. وأصبحت الاحتجاجات الشعبية والتغيير السياسي جزءا من الدينامية الإقليمية وتؤثر على الطريقة التي تتصورها الأطراف بالنسبة لأمنها وقوتها السياسية. وينبغي أن يدفع الغموض في المنطقة الأطراف إلى مضاعفة جهودها لمعالجة انعدام الاستقرار. فالتقدم نحو السلام اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

لن أقدم إحاطة إعلامية بشأن لبنان نظرا لأن المنسق الخاص للبنان قد قدم لكم إحاطة إعلامية في الأسبوع الماضي.

وفي الختام، إننا بعد حوالي ٢٠ سنة من مفاوضات السلام غير الحاسمة منذ مؤتمر مدريد، نصل مرة أخرى إلى مرحلة تخفق فيها الأطراف في الالتزام بجدول زمني متفق عليه من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم. ولا يسعني إلاّ أن أصف الحالة الراهنة، بأن عملية بناء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية تضحتف فيها، ولكن المسار السياسي قد أخفق في التقارب بشكل درامي.

ولا نزال نهيب بالأطراف أن تجد سبيلا للمضي قدما في هذا الوقت الحساس والهام. ويحدونا الأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من المساعدة في تشكيل إطار عمل مشروع ومتوازن. وبدون اتباع مسار سياسي نحو الأمام ومقرونا بالمزيد من الخطوات البعيدة المدى على الأرض، فإنه لا يمكن اعتبار استمرارية السلطة الفلسطينية وخطة عملها لبناء الدولة أمرا مفروغا منه – وأخشى على حل الدولتين نفسه.

وينبغي الدفع بجدول الأعمال هذا قدما ضمن إطار قرارات مجلس الأمن، والقانون الدولي، والاتفاقات والالتزامات التي دخلت فيها الأطراف، ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سري على إحاطته الإعلامية، وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهانئ فلسطين لألمانيا بمناسبة توليها الرئاسة وإدارتها بمهارة دفة أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر. وإنني شخصيا مبتهج برؤيتكم، سيدي وزير الدولة، تترأسون مجلس الأمن، مما يدلل على الأهمية التي توليها ألمانيا لهذه المناقشة.

إننا نثني على جهودكم في قيادة المجلس، لا سيما في الإجراءات الخاصة بقبول طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة الذي تقدم به القطر الشقيق السودان الجنوبي. وفلسطين تكرر أحر تهانئها للسودان الجنوبي وتضامنها التام

معه ودعمها له في هذا الفصل الجديد من الاستقلال لشعب السودان الجنوبي، ونتمنى له كامل النجاح والازدهار.

ونعرب عن تقديرنا أيضا لجمهورية غابون على توجيهها الحكيم للمجلس في شهر حزيران/يونيه. وأود كذلك أن أعرب عن التقدير للمنسق الخاص، السيد روبرت سري، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى جميع الجهود الجادة التي بذلها في الميدان بالنيابة عن الأمين العام. ولا يسعني إلا أن أقول إنني سعدت للغاية بلقائه قبل بضعة أسابيع في مكتبه في القدس، الكائن في مبنى جميل جدا يثير المشاعر والآمال الكثيرة لنا، نحن الفلسطينيين، بأنه ربما يصبح مكتب رؤساء جمهوريتنا عندما تكون لدينا دولة مستقلة خاصة بنا.

يُجري مجلس الأمن هذه المناقشة المفتوحة في لحظة تتطلب تأملا جادا ومداولات صريحة حول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وحول الجهود الدولية الرامية إلى حسمه وحسم الصراع العربي – الإسرائيلي بأسره.

نعرف جميعا أن الأجوبة على المشكلة تكمن في المبادئ القانونية والمواقف العادلة التي تكمن في صميم القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة. والعامل المفقود هو الإرادة السياسية اللازمة لرفع لواء القانون الدولي وتنفيذ تلك القرارات. ولئن كان الكثير من جهود حسن النية قد بذلت على المستويين الإقليمي والدولي، فإنها ما زالت تفشل بسبب خروق إسرائيل المستمرة بلا هوادة للقانون، والفشل العام في تحميل إسرائيل المسؤولية عن أعمالها غير القانونية. إن إسرائيل يلزمها أن تغير المسار الذي اتخذته تغييرا يجعل تحقيق حل الدولتين ممكنا. هذه هي الحقيقة، وهي السبب الرئيسي وراء استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي ووراء بقاء الشعب الفلسطيني محروما من العدالة ومن حقه في تقرير المصير والحرية.

في الرسائل التي بعثنا بها في الآونة الأخيرة أبقينا المجلس على معرفة تامة بالحالة المثيرة للجزع السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للسياسات الإسرائيلية غير القانونية التي تؤدي إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتنزل بأبناء شعبنا المزيد من المعاناة. إن هذه الممارسات غير القانونية لم تتوقف حتى لحظة واحدة، وهي تشمل ما يلي.

استمرار حملة الاستيطان غير القانوني، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة وفيما حولها، في خرق لواجبات إسرائيل بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وفي انتهاك للمتطلب الذي تنص عليه خارطة طريق المجموعة الرباعية بتجميد كل الأنشطة الاستيطانية. إن تشييد المستوطنات وبناء الجدار وهدم المنازل مستمر بلا هوادة، مثلما تستمر محاولات الاستيلاء على الأراضي وضمها بحكم الأمر الواقع.

استمرار الهجمات الترهيبية ضد المدنيين الفلسطينيين على يد المستوطنين الإسرائيليين، الذين ازدادوا جرأة بوضوح بالميول المتطرفة للحكومة التي تواصل حمايتهم والنهوض بمخططاتهم، حيث تم توثيق أكثر من ١٣٩ هجمة في الشهر الماضي وحده.

استمرار العقاب الجماعي للسكان في قطاع غزة عن طريق الحصار غير القانوني وعرقلة جهود التعمير الدولية ومنع عودة أي مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية.

استمرار الضربات العسكرية الجوية ضد الأحياء السكنية في غزة، واستمرار الهجمات على مراكب صيد السمك الفلسطينية، مما تسبب في جرح العشرات من المدنيين وتدمير الممتلكات.

استمرار المداهمات العسكرية وإلقاء القبض على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وتشديد الظروف

القاسية أصلا المفروضة على السجناء الفلسطينيين، وبصورة خاصة في أعقاب إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بـ ”تشديد الظروف“ التي يجري احتجازهم في ظلها. إن محنة جميع السجناء، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من حالات صحية حادة والمضربون عن الطعام احتجاجا على معاملة إسرائيل القاسية لهم، ما زالت تبعث على القلق الشديد.

الاستمرار في استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين وغيرهم، بمن فيهم الإسرائيليون، الذين يتظاهرون سلميا ضد الجدار وضد المستوطنات. وفي هذا الصدد،

(تكلم بالعربية)

أود أن أحيي، من على هذا المنبر، بلعين، وما ترمز إليه من مقاومة سلمية ضد الجدار غير القانوني، وكذلك الاستيطان. لقد نجح هذا الكفاح السلمي للفلسطينيين وأصدقائهم من العالم ومن إسرائيل في إنجاز نصر محدود بدحر الجدار، باتجاه الخط الأخضر، بعمق كيلومتر في بعض المناطق. ولقد حظيتُ بشرف زيارة بلعين الأسبوع المنصرم، وتجولت مع أعضاء اللجنة الشعبية في معالم المسار القديم والجديد للجدار. وأود مرة أخرى، من على هذا المنبر، أن أحيي بلعين على هذا الإنجاز الهام.

(تكلم بالانكليزية)

وبالإضافة إلى ذلك، تستمر الأعمال العدائية والتهديدات ضد دعاة السلام، لا سيما ضد المحتجين على الحصار، ومنظمات حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني. وإن الاعتداء الإسرائيلي على الاحتجاج اللاعنفي اتخذ أيضا شكلا جديدا تمثل في قانون المقاطعة العقابي وغير الديمقراطي الذي اعتُمد مؤخرا.

كل هذه الأعمال غير القانونية والاستفزازية تقدم الدليل على جدول الأعمال اليميني المتطرف والمعادي للسلام الذي تنتهجه الحكومة الإسرائيلية. إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تعرقل السلام بالأقوال وبالأفعال على السواء، بنسفها الفرصة الصغيرة التي ما زالت موجودة لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، من أجل تحقيق السلام والتعايش بين شعبينا.

هذه الحقائق لا بد من مواجهتها بصورة مباشرة، ولا بد من رفض كل الذرائع الخاوية والتبريرات غير المنطقية لتلك الأعمال غير القانونية. إن هشاشة الحالة والارتفاع المطرد في التوترات يتطلبان المعالجة الفورية من هذا المجلس، وفقا لواجباته بموجب الميثاق. وإن الاستمرار في استرضاء إسرائيل وجدول أعمالها التوسعي ينطوي على الخطر والمسؤولية عن إلحاق المزيد من الأذى بآفاق السلام والأمن، بما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة على الأمدين القصير والطويل.

وفي هذا الصدد نشعر بالارتياح من حقيقة أنه لا الشعب الفلسطيني، ولا أشقاءه العرب، ولا حتى المجتمع الدولي، قد يئسوا من السعي من أجل السلام العادل. فالجميع يظلون مثابرين في الدعوة إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وإلى استقلال دولة فلسطين التي تكون القدس الشرقية عاصمتها، والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وحل عادل للاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. إن الفرصة السانحة للنهوض بهذه الأهداف النبيلة يجب انتهازها، وبخاصة في ضوء الحالة الحرجة السائدة في الميدان وفي سياق الربيع العربي المستمر والوثيق الصلة بالحالة.

إن الإمعان في إنكار مطالبات أبناء الشعب الفلسطيني في الاستقلال في دولة فلسطين الخاصة بهم، في ممارستهم لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، لا يمكن تبريره. ولا بد من أن يعيش الشعب الفلسطيني

مستقلا وحرا وكريما في سلام وأمن، ولا بد من السماح لفلسطين بأن تزدهر وتساهم كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي. هذا هو الهدف الذي تلتزم به القيادة الفلسطينية التزاما تاما، وهو الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه بالدعم الذي لا يقدر بثمن لكل الدول والشعوب الغيورة من جميع أنحاء الكرة الأرضية.

ونحن مصممون على التغلب على العقبات التي تعترض طريق السلام. ومع ذلك، إن هذا الأمر يتطلب إجراء تقييم نزيه للحالة، وتحديد المسار المناسب للعمل الجماعي بغية التصدي لتلك العقبات، والمضي بحق صوب تحقيق السلام والأمن والتعايش على نحو عادل ودائم.

وفي ذلك الصدد، فإن فشل المجموعة الرباعية في اعتماد بارامترات واضحة وعادلة للحل من أجل إفساح المجال أمام استئناف المفاوضات ذات المصداقية بين الجانبين كانت فرصة جادة تبددت. لقد كانت نكسة للجهود التي بذلتها المجموعة الرباعية لرعاية عملية السلام ودفعها نحو تحقيق هدفها المتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وإبرام معاهدة للسلام تنهي الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني من جميع جوانبه، بما في ذلك إيجاد حل عادل لكل مسائل الوضع النهائي: القدس، واللاجئون الفلسطينيون، والمستوطنات، والحدود، والأمن، والمياه.

إن سبب فشل المجموعة الرباعية هو إسرائيل التي رفضت قبول المفاوضات الشرعية والمدعومة دولياً، بما في ذلك العناصر التي وردت في الخطاب الجريء الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في ١٩ أيار/مايو، والمواقف التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية ككل. والمجموعة الرباعية التي وجدت نفسها رهينة لمثل هذا التعنت، لم تكن قادرة، للأسف، على تأييد البارامترات ودعوة الأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات على ذلك الأساس.

هنا، لا بد من التوضيح أن الجانب الفلسطيني يمتثل لالتزاماته وهو مستعد لاستئناف المفاوضات الجادة، في غضون فترة زمنية محدودة، وعلى أساس بارامترات واضحة، بما في ذلك الفهم بأن حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ يجب أن تكون الأساس الذي تنطلق منه أي مفاوضات. وما فتيء الرئيس عباس واضحاً في هذا الصدد. إلا أن إسرائيل لا تزال ترفض هذا الأساس بصلف وعلى نحو خطير، مما يجعل إحياء مفاوضات السلام مستحيلاً في الوقت الحاضر.

والهدف من ذلك ليس إبداء اللوم، ولكنه من الضروري مواجهة الحقيقة من أجل العمل بشكل جماعي للتغلب على العقبات التي تعترض التوصل إلى حل سلمي. وإذا استمر المجتمع الدولي في تبرئة إسرائيل حيال سلوكها الانفرادي وغير القانوني، لن يكون هناك حافز لتغيير هذا السلوك. والسماح للسلطة القائمة بالاحتلال بمواصلة خرق القانون من دون عواقب يدمّر تماماً الحل القائم على دولتين كخيار قابل للتطبيق، وينبئ بفترة أخرى من الاضطرابات وانعدام الأمن والمعاناة، والبحث عن حلول بديلة. وإذا كنا جادين في فتح الأبواب أمام الحل القائم على دولتين، يجب على إسرائيل أن تتحمل كامل المسؤولية عن أعمالها.

والقرارات التي يجب اتخاذها في هذا الوقت حاسمة بالنسبة الى إحياء عملية السلام المتعثرة، وتغيير المسار المدمر الذي وضعتنا عليه جميعاً السلطة القائمة بالاحتلال. ومع ذلك، إن القرارات التي يتعين اتخاذها ليست صعبة، لأنها عقلانية، ومبررة، ومتجذرة في القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وحل الصراع بتوافق الآراء على الصعيد الدولي، أي الحل القائم على دولتين على أساس حدود

ما قبل عام ١٩٦٧، وهو حل توفيقي تاريخي وافقت عليه القيادة الفلسطينية منذ أمد بعيد.

ولا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بالمرجعيات التي تستند اليها عملية السلام: قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق. ونحن مصممون على أن نظل استباقيين، وأن نساهم إسهاماً إيجابياً في إنهاء الصراع وتحقيق التطلعات والحقوق الوطنية لشعبنا. وأي خطوات تتخذها القيادة الفلسطينية ستكون شفافة بالكامل ومتسقة مع هدف عملية السلام. ونعتقد أنه من الممكن تحقيق السلام عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية الشرعية، وبدعم من المجتمع الدولي.

إن الشهور المقبلة ستكون حاسمة. وشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهو الموعد الذي حددته المجموعة الرباعية بموافقة المجتمع الدولي لإبرام اتفاق للسلام، لا يزال الموعد المستهدف لإحداث التغيير الذي يمكنه أن يولّد الديناميات وأوجه الزخم الإيجابية اللازمة لتحقيق التقدم.

وسوف تكمل السلطة الوطنية الفلسطينية في الشهر المقبل تنفيذها لخطة السنتين التي أطلقها رئيس الوزراء فياض لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال، وتحقيق الاستقلال. ومع الدعم السياسي والمالي الدولي، تكون هذه الخطة – وهي مسار مكمّل للبرنامج السلمي الذي انتُخب الرئيس عباس على اساسه – قد حققت أهدافها، حسب اعتراف المجتمع الدولي. لقد وفينا بمسؤولياتنا، ونحن على استعداد لنحكم أنفسنا بأنفسنا. والعقبة الوحيدة المتبقية تتمثل في احتلال إسرائيل العسكري لمدة ٤٤ عاماً.

إن لشعبنا حقوقاً واحتياجات ومطالب مشروعة، ومن واجبنا أن نستمع إليه وأن نتصرف بمسؤولية للنهوض بقضيته العادلة. ولا يمكننا الاستمرار في انتظار إسرائيل للتفاوض بحسن نية – وهي مسألة شبه مستحيلة حتى الآن، طالما أن المحتل لا يزال يتبرأ من التزاماته القائمة بموجب القانون الدولي، وطالما يسمح للقوة بالتغلب على الحق. وثمة عملية جديدة قائمة – وهي ثمرة اخفاقات العملية التي استمرت ٢٠ عاماً منذ مؤتمر مدريد، و ١٨ عاماً منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو، وذلك بسبب رفض إسرائيل إنهاء احتلالها، وأنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، والالتزام بالسلام. لقد حان الآن الوقت للتغيير. إذ ليس هناك مبرر قانوني لرفض حقوق الشعب الفلسطيني وحريته.

لذلك، نواصل الطلب بالاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونحن مقتنعون بأن كل اعتراف من أكثر من ١٢٠ دولة حتى الآن بفلسطين يشكل تأكيداً مجدداً على حقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وحقنا الطبيعي والقانوني في إقامة الدولة التي تكون جزءاً من المجتمع الدولي. ونحن ننوه بالأدوار الهامة التي تضطلع به كلٌ من الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني وجميع سكان العالم في هذا الصدد. ونجدد امتناننا لما قدموه من دعم وتضامن حيويين.

علاوة على ذلك، نعتقد أن الإجراءات المتخذة في الأمم المتحدة – مركز النشاط المتعدد الأطراف – سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، يمكنها أن تساهم في تحقيق السلام الذي نسعى إليه جميعاً، وهي لن تعرقل تحقيق هذا الهدف. ليس هذا العمل من جانب واحد. على العكس من ذلك، إنه عمل متعدد الأطراف. وتكريس الحل القائم على دولتين في قرارات جريئة، بما في ذلك الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وقبولها عضواً كامل العضوية في المنظمة، سوف يساعد على جعل الحل القائم على دولتين أكثر حتمية.

هذا هو الاجراء الحاسم الذي يمكنه أن يقنع إسرائيل في نهاية المطاف، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، بأن احتلالها وقهرها للشعب الفلسطيني مرفوضان تماماً من العالم، وأنه يجب عليها أن تتخلى عن نهجها المدمر، بما في ذلك أكبر عمل غير قانوني تقوم به من جانب واحد – أي الحملة الاستيطانية التي رفضها المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك جميع أعضاء المجلس. وهذا، في اعتقادنا، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير في الوضع الراهن وتحقيق السلام.

لذلك، نأمل أن يتمسك المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بالمسؤوليات القانونية والسياسية والأخلاقية تجاه قضية فلسطين، وهي المسؤوليات التي لم يتم الوفاء بها منذ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي قسّم فلسطين الواقعة تحت الانتداب، والذي توجد الآن فرصة تاريخية لتنفيذه بغية كفالة تحقيق العدالة والحرية للشعب الفلسطيني في نهاية المطاف.

لماذا ينبغي أن يُرغم الشعب الفلسطيني على المعاناة لسنة أخرى – أو حتى ليوم واحد – تحت نير الاحتلال الأجنبي؟ لا ينبغي له ولا يتعين عليه أن يشهد ذلك. هذا هو الوقت المناسب لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. هذا هو الوقت المناسب لاستقلال فلسطين. هذا هو الوقت المناسب لفلسطين وإسرائيل للعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وهذا هو الوقت لشرق أوسط جديد. ونعتقد أن المجتمع الدولي مستعد لذلك، ونحن على ثقة من أنه ستتخذ قريبا الإجراءات المناسبة لجعل هذا حقيقة ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس. أود أيضا أن أشكركم على قيادتكم المقتدرة لمجلس الأمن لهذا الشهر. أود أيضا أن استهل كلمتي بالإعراب عن تعازي حكومتي إلى شعب وحكومة النرويج في أعقاب الهجمات المريعة التي وقعت في الأسبوع الماضي في أوسلو ويوتويا. لا يزال ضحايا هذه المأساة ماثلين في أفكارنا وصلواتنا.

إنني أتكلم أمام هذا المجلس اليوم بوصفي ممثلا فخورا للدولة اليهودية والشعب اليهودي، شعب يرجع ارتباطه بأرض إسرائيل إلى ثلاثة آلاف عام. من حيث بدأنا ومن حيث بُعثنا وحققنا أحلام أجدادنا لنصبح شعبا حرا في أرضنا. إن أمتنا تنشد سلاما دائما ينعم به الفلسطينيون في دولتهم جنبا إلى جنب دولة إسرائيل اليهودية، وليس عوضا عنها. أود هذا الصباح أن أتشاطر معكم عدة ملاحظات عن عملية السلام في الشرق الأوسط والتي تقف مرة أخرى عند منعطف خطير.

أولا، اسمحوا لي أن أبين بوضوح أن أي أعمال أحادية الجانب لن تحقق السلام لمنطقتنا. إن مبادرات الفلسطينيين في الأمم المتحدة كالصنم قد تبدو ظاهريا جذابة للبعض، بيد أنها تصرف الانتباه عن السبيل الصحيح المفضي إلى السلام. فقد قال وينستون تشرشل إن جميع أسرار بناء الدولة تكمن في التاريخ. وفيما يتعلق بهذه المسألة فإن عِبرَ التاريخ واضحة وجلية، فلا يمكن إحلال السلام إلا من خلال المفاوضات الثنائية التي تعالج شواغل الجانبين كليهما. فذلك كان السبيل الذي اتبعه الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن، أي السبيل الذي سلكه الرئيس رابين والملك حسين. ما انفك إطار عمل المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين طيلة العقدين الماضيين.

ولم يجر تذكرينا مرة أخرى إلا في هذا الشهر بأن المفاوضات هي الطريق المفضي إلى قيام الدولة عندما أعلن جنوب السودان استقلاله وقُبِل بوصفه الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة. لقد سطر فصلا جديدا في رحلة طويلة ومضنية. وقد شهد جنوب السودان وشماله إحباطات

شديدة. وبرزت مشاكل رئيسية، ومع ذلك، فإن الطرفين لم يسعيا إلى حلول سريعة أو حلول فورية. لقد جلسا معا وتفاوضا وتوصلا إلى اتفاق متبادل. لذلك تم قبول جنوب السودان في المجتمع الدولي بإجماع واسع.

ليس من قبيل الصدف أننا لا نسمع عن حماس شديد لمسيرة الفلسطينيين نحو الانفرادية في الأمم المتحدة. فعلى النقيض من ذلك يتطلع العديد من أعضاء المجتمع الدولي إلى الطرق الكفيلة بتحاشي هذا العمل. فقد اعترف العديد بأن المحاولات الفلسطينية الرامية إلى إقامة الدولة الفلسطينية بالالتفاف على المفاوضات مثلها كمثل من يحفر صحن الموقدة لبيت قبل أن يضع الأساس له. أنهم يعرفون أن العواقب المحتملة لعدم الثقة والآمال غير المتحققة قد تفضي إلى العنف.

من الواضح أن بعض القادة الفلسطينيين يفهمون هذا جيدا، فقد تكلم صراحة رئيس الوزراء فياض ضد هذا الإعلان. وفي الأسبوع الماضي دعا نبيل عمرو، عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية والوزير السابق في السلطة الفلسطينية، إلى تأجيل إعلان الدولة. فهناك فلسطينيون مثل السيد فياض والسيد عمرو يرون الحقيقة العملية الماثلة أماننا. وشأنهما شأن آخرين عديدين، يقران بأنه بعد أيلول/سبتمبر سيهل تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ويعرفان أن هذا الإعلان سيمثل انتهاكا للاتفاقات الثنائية التي هي أساس التعاون الإسرائيلي الفلسطيني وسوف يولّد ذلك توقعات لا يمكن تحقيقها.

لقد حان الوقت الآن للمجتمع الدولي ليقول للقيادة الفلسطينية ما ترفض أن تقوله لشعبها أي أنه لا توجد طرق مختصرة تفضي إلى قيام الدولة. ولا يمكنكم الالتفاف على الطريق الوحيد المفضي إلى السلام، إذ يتعين على الفلسطينيين القبول بالحلول التوفيقية والخيارات الصعبة. وعليهم أن يترجلوا من عربة الأحادية، وأن يعودوا إلى العمل الشاق المتمثل في صنع السلام المباشر.

هناك محاولات ترمي إلى إيجاد إطار عمل لإعادة إطلاق عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا بد من الاستمرار في هذه الجهود والأخذ في الحسبان المصالح الحيوية للجانبين. إن بعض من يتكلمون بأصوات مدوية جداً وبوضوح عن مصالح الفلسطينيين يبدوا أنهم فقدوا فجأة أصواتهم ويترددون ويتلعثمون عندما يتعلق الأمر بمناقشة المصالح الحيوية لإسرائيل والاعتراف بها كدولة يهودية وبحقها في العيش داخل حدود آمنة وسلمية. إن هاتين المسألتين – الأمن والاعتراف بإسرائيل دولة يهودية – أساسيتان قطعا لضمان مستقبل دولة إسرائيل.

أما فيما يتعلق بالتحديات الأمنية التي تواجهنا، فأود أن أذكر هذا المجلس بأن حماس وحزب الله قد أطلقا ١٢ ٠٠٠ قذيفة على إسرائيل منذ انسحابنا من غزة وجنوب لبنان. ولا ينبغي لكم أن تكونوا علماء بالقذائف لتدركوا أنه إذا كانت القذائف تسقط على مدنكم، ومدارسكم وعلى مواطنيكم فإن حكومتكم لها الحق في الدفاع عن نفسها. فالمدنيون لدينا يواجهون هذه الحقيقة كل يوم. فما من هدف بمنأى من الهجوم. ففي هذا العام أطلقت القذائف على المنازل والمعابد ورياض الأطفال، بل حتى أطلقت على حافلات المدارس التي تحمل اللون الأصفر الساطع وقتلت صبيا يبلغ من العمر ١٦ عشر عاما.

وما لم توضع ترتيبات أمنية واضحة، لا يوجد ضمان بعدم تدفق الإرهابيين والأسلحة والذخائر إلى الضفة الغربية في ظل الدولة الفلسطينية المقبلة، إذ أنه يجري حاليا تهريبها إلى قطاع غزة. ولا يتعين على المرء أن يتطلع بعيدا جدا لكي يسلم بالتحديات الأمنية الراهنة التي تواجهها إسرائيل. اسمحوا لي أن أذكر أن المطار الإسرائيلي الدولي

الوحيد – سمي بعد ديفيد بن غوريون – لا يقع إلا على بعد عدة أميال من الضفة الغربية. أي انه أقرب مسافة من المكان الذي نجلس فيه حاليا إلى مطاري كندي ونيويورك. وقد يصبح هدفا لنيران القذائف المستمرة. وما على المرء إلا أن يتخيل رد الفعل إذا ما تعرضت مطارات أخرى إلى تهديد مماثل. فالسلام الدائم لا بد من أن يتركز على دولة فلسطينية متروعة السلاح مع التشديد على التعليم الذي يعزز السلام بدلا من الحقد والكراهية، وأن يعزز التسامح بدلا من العنف، وأن يعزز التفاهم المتبادل بدلا من الشهادة.

وفيما يتعلق بالدولة اليهودية يجب أن يكون لدينا وضوح أيضا. ولكي يستمر السلام الدائم، فإن اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية في المستقبل يجب أن يقترن باعتراف مماثل مفاده أن إسرائيل هي الدولة اليهودية. فقد قال صراحة ومرارا وتكرارا رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بأننا سنقبل بدولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية. وحتى الآن لم تفعل القيادة الفلسطينية الشيء نفسه. والقيادة الفلسطينية لن تخبر شعبها بأنها تقبل بدولة يهودية. ومن دون هذا الاعتراف سيظل من غير الواضح ما إذا كان مسعى الفلسطينيين من أجل إقامة الدولة سيظل جزءا من أي جهد لإنهاء النزاع مع إسرائيل أو ذريعة للاستمرار فيه.

إن القادة الفلسطينيين يدعون بأنهم سيكونون جاهزين للدولة الفلسطينية بحلول أيلول/سبتمبر ويتبجحون بهذا أمام المجتمع الدولي بوصفه موعدا سحريا. ونقر بما حققته السلطة الفلسطينية من تقدم خلال السنتين الماضيتين بمساعدة وتعاون إسرائيل والمجتمع الدولي. إن اقتصاد الضفة الغربية يمثل صفحة ناصعة في خضم الكساد العالمي، فقد نما بنسبة ١٠ بالمائة في عام ٢٠١٠.

بيد أنه من الواضح أنه لا يزال يتعين فعل الكثير لإقامة دولة فعالة تعيش في سلام مع جيرانها. فحتى الشرط الأساسي لإقامة الدولة غير موجود. والسلطة الفلسطينية لا تسيطر سيطرة فعلية على جميع أرضها كما أنها لا تحتكر استعمال القوة. ولا تزال منظمة حماس الإرهابية تسيطر على غزة فعليا.

أود أن أتوجه في هذه النقطة إلى زميلي الفلسطيني، المراقب الدائم منصور، وأن أطرح سؤالا بسيطا. بالنيابة عمَّن سيقدم قرارا في أيلول/سبتمبر – بالنيابة عن السيد عباس أم حماس؟ وهل سيكون بالنيابة عن كل من السلطة الفلسطينية ومنظمة حماس الإرهابية التي تروج لميثاق يدعو إلى تدمير إسرائيل وقتل اليهود؟ هل سيكون بالنيابة عن أكرم هنية، كبير الناطقين باسم السلطة الفلسطينية؟ – أم إسماعيل هنية، رئيس وزراء حماس في غزة، الذي قال في كلمة ألقاها هناك في كانون الأول/ديسمبر الماضي:

> ”عندما أقول ’أرض فلسطين‘، لا أعني الضفة وغزة والقدس ... أعني فلسطين من البحر (المتوسط) إلى النهر (نهر الأردن) ومن رأس الناقورة (روش هانيكرا) إلى رفح“.

ويجب أن تتضح الصورة أمام إسرائيل والمجتمع الدولي بشأن هذه المسائل. وسواء قدم الفلسطينيون مشروع قرار في الجمعية العامة أو استندوا إلى قرار ”الاتحاد من أجل السلام“ (قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥))، فمن الواضح أن الفلسطينيين ليسوا متحدين وأنهم أبعد ما يكونون عن الاتحاد من أجل السلام.

وهناك الكثير من الغموض الذي يكتنف مستقبل الحكومة الفلسطينية: قبولها بشروط المجموعة الرباعية وعملية السلام والسيطرة على قواتها الأمنية ومسائل أخرى كثيرة. وجميع الممثلين الموجودين هنا قاطبة يعلمون ذلك جيدا. والأمر سيتطلب الانتظار حتى الانتخابات الفلسطينية في العام المقبل على الأقل قبل أن يتضح ما الذي تعنيه الوحدة

الفلسطينية. وبالنسبة لإسرائيل، فإن ما تسمى الوحدة لم تجلب سوى استمرار الإفلات من العقاب للإرهابيين الذين يطلقون الصواريخ على مدننا.

إن مناقشة اليوم تحمل عنوان ”الحالة في الشرق الأوسط“. وتظهر الاضطرابات التي تجتاح منطقتنا – من الخليج الفارسي إلى البحر الأبيض المتوسط – أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه الشرق الأوسط، والتي لا يتمحور معظمها حول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني فحسب. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يغفل عن المسألة الإيرانية. فإيران لا تزال مركزا للإرهاب في منطقتنا، حيث تنقل الأسلحة إلى حماس وحزب الله وغيرهما من الجماعات الإرهابية في انتهاكات متتالية للعديد من قرارات مجلس الأمن.

وإيران تواصل السعي إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط – من سوريا إلى البحرين وإلى المغرب. وأظهر التقرير الذي قدمه في الشهر الماضي فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) أن إيران ما زالت تسعى إلى امتلاك قدرات لبناء أسلحة نووية في تجاهل تام لإرادة المجتمع الدولي. وتظهر المعلومات الآن اعتزام إيران تركيب فرازات بالطرد المركزي لليورانيوم في مرفقها في قم – وهو مرفق أُخفي عن أعين الوكالة الدولية للطاقة الذرية لسنوات طويلة. وهذا السلوك لا يعرض الشرق الأوسط وحده أو مجموعة بعينها من البلدان للخطر. إنه يعرضنا جميعا للخطر. ونحن لا يمكننا الاستهانة بخطر القذائف البعيدة المدى والتفكير القصير النظر. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف متفرجا إزاء سعي نظام آيات الله إلى إعداد خليط خطير من الأيديولوجية المتطرفة وتكنولوجيا القذائف والإشعاع النووي.

أود أن أذكر المجلس بأن جلعاد شاليط، الجندي الإسرائيلي المختطف، محتجز في الأسر منذ ما يربو على خمس سنوات، دون السماح للصليب الأحمر بزيارته ولو لمرة واحدة. ونتوقع أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده وأن يفعل أكثر مما فعله حتى الآن ليتسنى الإفراج عنه فورا، وهو ما ننتظره وتنتظره كل أسرة في إسرائيل.

إن إسرائيل يسعدها وجود أصدقاء كثيرين لها في أنحاء العالم. وكما يجري تذكيرنا في كثير من الأحيان، فإن الأصدقاء الحقيقيين لا يخجلون أبدا من السماح للمرء بمعرفة ما يفكرون فيه. واليوم، فإنني أوجه نداء إلى الأصدقاء الحقيقيين للفلسطينيين – أولئك الذين يريدون رؤيتهم وقد حققوا تطلعاتهم الوطنية. وبينما يمضي الفلسطينيون قدما في التصرف بشكل أحادي، ينبغي لأصدقائهم الحقيقيين إبلاغهم بالحقائق البسيطة. إن المفاوضات المباشرة لا يمكن تجاوزها. والسلام لا يمكن فرضه من الخارج.

كما أوجه نداء إلى الفلسطينيين. تلقفوا يد إسرائيل الممدودة. واغتنموا الفرص المتاحة لنا للمضي قدما على الطريق الحقيقي نحو السلام، طريق الحلول وليس القرارات، والحوار وليس الحوار من جانب واحد، والمفاوضات المباشرة وليس الإعلانات الأحادية الجانب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان مختصر عند التكلم في القاعة

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفنا ترؤسكم، الوزير هوير، للمجلس وأشكر الممثل الخاص سيري على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد حل عادل ومنصف للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي أيار/مايو الماضي، عرض الرئيس أوباما رؤية شاملة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأشار إلى أنه في الوقت الذي تزيح فيه شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن كاهلها أثقال الماضي، فإن السعي إلى إحلال سلام دائم ينهي الصراع ويسوي جميع المطالبات بات ملحا أكثر من أي وقت مضى. ووضعت ملاحظات الرئيس أساسا متينا للمفاوضات المستقبلية وحظيت تلك الملاحظات بتأييد قوي من قبل المجتمع الدولي. وحكومة بلدي تتوخى الوضوح دائما. فالمكان الوحيد الذي يمكن حل قضايا الوضع الدائم فيه، بما في ذلك الحدود والأرض، هو على طاولة المفاوضات بين الطرفين – وليس في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة.

ويجب علينا جميعا ضمان أن تساعد أعمالنا على الدفع قدما بجهود السلام. ونحن نركز على تشجيع الأطراف على الانخراط المباشر على أساس ملاحظات الرئيس أوباما. ونواصل أيضا تقديم الدعم للجهود الهامة التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وزيادة قدرات قواتها الأمنية وحرفيتها وبناء المؤسسات اللازمة لقيام الدولة. غير أنه وكما أوضح الرئيس أوباما، فإن الزعماء الفلسطينيين لن يحققوا السلام أو الرخاء لشعبهم إذا أصرت حركة حماس على طريق الإرهاب والرفض. ويجب أيضا على الزعماء الفلسطينيين اتخاذ خطوات أخرى لمكافحة التحريض على العنف ويجب على حماس أن تفرج فورا ودون شروط عن جلعاد شاليط الذي يعاني في الأسر منذ ما يزيد على خمس سنوات.

نعقد اليوم أخر مناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط قبل افتتاح أعمال الجمعية العامة المقبلة. ويجب ألا يكون هناك أي شك: إن اتخاذ إجراءات رمزية لعزل إسرائيل في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر لن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. والولايات المتحدة لن تؤيد الحملات الأحادية الجانب في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر أو في أي وقت آخر. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مستدام وقابل للبقاء إلا بالاتفاق المشترك بين الطرفين نفسيهما. والمفاوضات الجادة والمسؤولة هي السبيل الوحيد لكي يتسنى للطرفين تحقيق الهدف المشترك المتمثل في قيام دولتين لشعبين، والذي تعيش بموجبه دولة إسرائيل اليهودية الآمنة جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وتملك مقومات البقاء.

وهذا هو الهدف؛ وهذه هي الرؤية. وليست هناك طرق مختصرة. وندعو جميع الدول الأعضاء مجددا إلى تشجيع الطرفين على اتخاذ إجراءات بناءة لتعزيز السلام وتفادي الإجراءات التي يمكن أن تقوض الثقة أو تستبق نتائج المفاوضات أو تقدم إغراءات الرمزية على العمل الشاق من أجل التوصل إلى اتفاق.

وأود أن أعيد التأكيد أيضا على أننا، شأننا في ذلك شأن أي إدارة أمريكية منذ عقود، لا نقبل بشرعية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر. ومصير المستوطنات القائمة يجب أن يعالجه الطرفان إلى جانب قضايا الوضع النهائي الأخرى وينبغي لإسرائيل مواصلة جهودها لردع أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين ومقاضاة مرتكبيها.

أود أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في غزة. إن مصادرة أسلحة متطورة كانت في طريقها إلى غزة مؤخرا وكذلك الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون التي وقعت مؤخرا على إسرائيل انطلاقا من غزة والتي تثير القلق ينبغي أن تذكرنا جميعا بأن إسرائيل لا تزال لديها مصالح أمنية واضحة ومشروعة بخصوص الحمولات المتجهة إلى غزة.

ومع أن إسرائيل خففت القيود على انتقال البضائع والأشخاص إلى غزة ومنها، يتعين القيام بالمزيد من العمل.

فما زال السكان العاديون في غزة يعانون من احتياجات إنسانية حقيقية تماما. وعليه، فإننا نعمل بشكل وثيق مع إسرائيل ومع مجتمع المانحين الدوليين والسلطة الفلسطينية لتقديم مساعدات أساسية للسكان في غزة. إننا نواصل حث من يرغبون في القيام بتقديم المساعدات أن يفعلوا ذلك عبر القنوات القائمة لكفالة تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة، بينما تتم تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين.

وأود أن أتطرق ببضع كلمات إلى الأزمة الجارية في سوريا. لقد استلهم العالم بشجاعة المحتجين المسالمين الذين خرجوا إلى الشوارع في كل أنحاء البلد للمطالبة بحقوقهم المعترف بها عالميا. وقد اتسم رد النظام بالعنف والوحشية والاعتقالات الواسعة النطاق. بيد أن سوريا متجهة حاليا نحو نظام سياسي جديد يحدد شكله الشعب السوري، وفي ظله، تستمد الحكومة شرعيتها من المحكومين. إن الانتقال إلى الديمقراطية يمضي قدما. وربما يحاول الرئيس الأسد تأخير ذلك الانتقال، ولكنه لا يستطيع وقفه، ولا يمكن لسوريا أن تعود إطلاقا لما كانت عليه سابقا.

وتدعم الولايات المتحدة دعما كاملا مطالب الشعب السوري بسوريا موحدة، ذات حكومة ديمقراطية ممثلة وشاملة للجميع، وتحترم الحريات الأساسية وتوفر الحماية بالتساوي لجميع المواطنين وفقا للقانون، بصرف النظر عن الطائفة أو العرق أو نوع الجنس. إننا ندعو الحكومة السورية إلى وقف العنف والاعتقالات فورا، والسماح بالاحتجاج السلمي وبحرية التعبير. ويجب أن تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان على الفور وأن يُسمح فورا لمراقبي حقوق الإنسان بالدخول إلى سوريا. وندعو حكومة سوريا، مرة أخرى، إلى السماح بدخول لجنة تقصي الحقائق التي دعا إليها مجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل. وتقع على مجلس الأمن مسؤولية التصدي للحالة في سوريا وللقمع المستمر من جانب الحكومة السورية، الذي من شأنه أن يزيد من تفاقم زعزعة الاستقرار في البلد وأن يقوض السلام والأمن في المنطقة.

وأخيرا، أود الإشارة إلى لبنان ببضع كلمات. إننا نأمل أن ترتقي حكومة لبنان الجديدة إلى مستوى تعهداتها الدولية، بما في ذلك تنفيذ القرارات ١٩٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بالإضافة إلى احترام تعهدات البلد المتعلقة بالمحكمة الخاصة بلبنان. ونهيب بحكومة لبنان، بشكل خاص، أن تواصل الوفاء بتعهداتها بدعم المحكمة وفقا للقانون الدولي. وستوفر الإجراءات القضائية المستقلة في لبنان للدولة فرصة لتجاوز تاريخ طويل من العنف السياسي ولتحقيق السلام والاستقرار اللذين يستحقهما الشعب اللبناني. إن من يعارضون المحكمة الخاصة، إنما يسعون إلى وضع البلد أمام خيار زائف بين العدالة والاستقرار. غير أن لبنان، كأي بلد آخر، يستحق الاثنين معا.

السيد أمييوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بالنيابة عن وفد نيجيريا، أن أرحب بكم ترحيبا حارا في مجلس الأمن، سيدي الرئيس. وأود، كذلك، أن أشكر المنسق الخاص، السيد سيري، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط تواجه طريقا مسدودا، على الرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل عودة الطرفين إلى المفاوضات المباشرة. فانعدام الثقة، وغياب تدابير لبناء الثقة، تضافرا في تعقيد الآفاق المستقبلية. وأمام الطريق المسدود، يفكر الجانبان في اتخاذ طائفة من الإجراءات الأحادية المضرة للطرفين. وبينما يهدد أحد الجانبين الآن بضم الكتل الاستيطانية وإلغاء اتفاقات أوسلو، يسعى الجانب الآخر إلى نيل العضوية في طائفة واسعة من المنظمات الدولية. ومهما كان مدى الإحباط الذي يسببه استمرار الطريق المسدود، يجب أن

يسلم الطرفان بأنه لا بد من تحديد بارامترات الحل على أساس الدولتين وإنهاء الصراع عن طريق المفاوضات.

ومع عدم تمكن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط من تقديم برنامج مشترك لتجديد المفاوضات في اجتماعها الأخير، فإن السبيل الوحيد لتلافي المواجهة السياسية الداهمة هو عودة الطرفين إلى المفاوضات المباشرة على جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود والقدس واللاجئون والأمن. إن تحقيق انخراط الجانبين في حوار بناء سيكون أكثر سهولة مع وجود برنامج أو جدول أعمال مشترك، يمكن أن يتفق عليه جميع المتحاورين، بما في ذلك المجموعة الرباعية. إن تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها بموجب خارطة الطريق بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، والتزام فلسطين بأمن دولة إسرائيل، سيؤديان بلا شك إلى تيسير العملية. ويجب أن يشارك المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، في رسم الطريق إلى الأمام.

إن المصالحة فيما بين الفلسطينيين لا غنى عنها من أجل تحقيق السلام اللازم لتحريك عملية إنشاء الدولة المستقلة وتحقيق السلام في الشرق الأوسط بأسره. ومن الأهمية بمكان الإبقاء على اتفاق المصالحة المعقود في نيسان/أبريل وتنفيذه تنفيذا كاملا. وسيقطع تشكيل حكومة بتوافق الآراء شوطا طويلا نحو تحقيق السلام والاستقرار، بالإضافة إلى أنه سيدعم الإسراع في التنمية الاقتصادية.

إننا نرحب بالتحسن المستمر لعبور البضائع والخدمات إلى غزة. إن نقل المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة عبر القنوات القائمة من جانب السلطات اليونانية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، يستحق الثناء. إننا نحث جميع المبادرات المتعلقة بسفن نقل المساعدات إلى اتخاذ خطوات مشابهة بغية تجنب تأجيج التوتر في المنطقة. وموافقة السلطات الإسرائيلية على مشاريع الأمم المتحدة المتعلقة بالطرق والمدارس تبعث على التفاؤل، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين رفاه الشعب الفلسطيني. وما فتئنا نشيد بدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم الإغاثة والمساعدة إلى أبناء غزة، ونحث على توفير المزيد من الدعم المالي واللوجستي الدوليين إلى الأونروا.

وفيما يتعلق بلبنان، فإننا نكرر التأكيد على التزامنا بسيادة ذلك البلد وبوحدة أراضيه. إننا نهنئ رئيس الوزراء ميقاتي على تأليف الحكومة الجديدة، التي ينبغي أن تظل ملتزمة بالتعهدات الدولية للبلد، بما في ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ودعم عمل المحكمة الدولية والمحافظة على استمراره. ونحث إسرائيل على تنفيذ اقتراحها المتعلق بالانسحاب الرسمي لقواتها من الجزء الشمالي للغجر.

وما زالت الحالة الأمنية والإنسانية في سوريا تشكل مصدر قلق، بينما يؤدي انتقال اللاجئين إلى عواقب خطيرة للبلدان المجاورة. إننا نحث الأطراف في سوريا على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والانخراط في حوار ذي مغزى من أجل تحقيق تسوية سلمية للأزمة. إن إقرار الحكومة أمس لقانون يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية إلى جانب الحزب الحاكم يمثل تطورا طيبا. ويتعين على الحكومة أن تستمر في تنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها وأن تسمح بدخول وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة من أجل توفير المساعدة لمن يحتاجون إليها حاجة ماسة.

ولا تزال نيجيريا تأمل أن يُمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط، على الرغم من الطريق المسدود الذي يعترض عملية السلام حاليا. وينبغي للأطراف مواصلة السير على طريق الحوار، ويجب أن تقدم التنازلات المؤلمة اللازمة من أجل تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): ريثما يتم وضع بارامترات مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، التي طال انتظارها، من جانب المجموعة الرباعية، فقد رحب القادة العرب، بما في ذلك القادة الفلسطينيون، بالعناصر البناءة للخطوط التي حددها الرئيس أوباما في أيار/مايو الماضي. ومع استمرار تأييدهم لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في موسكو، فإنهم يرحبون، كذلك، بالمبادرة الفرنسية المعلنة مؤخرا باستضافة مؤتمر دولي آخر في باريس. بيد أن هذا الموقف العربي، قد اصطدم مرة أخرى بالتأكيد مجددا على ”لاءات“ نتانياهو الأربعة: لا لتجميد الاستيطان، ولا للعودة إلى حدود عام ١٩٦٧، ولا للمفاوضات على مركز القدس مستقبلا، ولا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

لقد اتُهِم الفلسطينيون بأنهم يسعون إلى الاعتراف بالدولة وبالعضوية في الأمم المتحدة كبديل للمفاوضات. ولكن واقع الأمر هو أن تلك المفاوضات لم يكن لها وجود منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حينما فشلت حكومة إسرائيل بتجديد تجميد الاستيطان، مع أنه كان جزئيا.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى ”لاءات“ السيد نتنياهو الأربعة التي تقوض بعناد احتمال تحقيق أي نتيجة محتملة هامة، فإن أفضل ما يمكن أن تؤدي إليه هذه المفاوضات هو جولة أخرى من المفاوضات المحبطة.

ومع ذلك، وتشبثاً بالأمل والرجاء، فقد استحق الرئيس محمود عباس الثناء بالفعل، لأنه كرر بثبات، قبل ثلاثة أيام فحسب، تأكيده على عزم الفلسطينيين على مواصلة اختيارهم للمفاوضات وتفضيلهم إياها على أي خيار آخر، بما في ذلك في الأمم المتحدة. وقد أصاب الرئيس عباس، إذ لن يتم التوصل إلى أي حل شامل بدون إجراء مفاوضات حقيقية بشأن قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحدود والترتيبات الأمنية، ومستقبل المستوطنات، ووضع القدس، وعودة اللاجئين وتقاسم المياه. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قيام الدولة الفلسطينية لم يكن من بين تلك القضايا على الإطلاق، والسبب في ذلك بسيط جدا. فالدولة ليست سوى تعبير عن الحق في تقرير المصير، و تقرير المصير جزء من الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب. ويعرّف الحق غير القابل للتصرف بأنه الحق الذي لا يمكن التخلي عنه ولا التفاوض عليه. وفي منظومة الأمم المتحدة، فقد أقر لأول مرة حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير من قبل الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩)، في عام ١٩٧٤. ومنذ ذلك الحين، ظل يعاد التأكيد على ذلك الحق من قبل الغالبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة في كل عام.

وفي بعض الأحيان تم التساؤل عما إذا كانت فلسطين تفي بمتطلبات الدولة. وبموجب القانون الدولي، فإن اختبار ما إذا كان كيان ما يزعم أنه دولة هو دولة بالفعل أم لا، يظل هو ما إذا كان ذلك الكيان يفي بمتطلبات الدولة على النحو المحدد في اتفاقية مونتيفيديو لعام ١٩٣٣ بشأن حقوق الدول وواجباتها.

يتعلق المعيار الأول بالسكان الدائمين. وأعتقد أنه ليس بيننا هنا من لا يزال يشكك في وجود شعب فلسطيني. فمنذ فترة طويلة، اعترفت منظمتنا بوجود الشعب الفلسطيني وبحقوقه غير القابلة للتصرف.

والمعيار الثاني هو الأرض المحددة. وترى القيادة الفلسطينية أن أرض دولة فلسطين تتألف من قطاع غزة والضفة الغربية المعروفين جيدا، وهي الأرض التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، و يمكن لحدودها النهائية أن تخضع لتعديلات يتم الاتفاق عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين. و عدم تأكيد الحدود النهائية للأرض لا يشكل أي عائق أمام إقامة الدولة، إذ تغيرت حدود العديد من الدول أو تم الطعن

فيها دون أن تتأثر الدولة، على نحو ما لاحظته محكمة العدل الدولية في حالات أخرى.

ويتعلق المعيار الثالث بالحكومة. وموقف المجتمع الدولي هو أن شرط إنشاء المؤسسات المناسبة للحكم الذاتي قد تم الوفاء به الآن. وفيما يتعلق بهذا الشرط المتعلق بإقامة الدولة، خلص منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد سيري، الحاضر معنا هنا اليوم، في تقريره إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني، الذي عقد في ١٣ نيسان/أبريل في بروكسل، إلى أن ''وظائف الحكم الفلسطيني أصبحت كافية الآن لحكومة دولة فاعلة''. وقد سمعناه يكرر هذا القول في وقت سابق اليوم في هذه القاعة. وذلك الاستنتاج أيدته وأكدته تقارير للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

والمعيار الرابع والأخير هو القدرة على إقامة علاقات مع الدول الأخرى. وتتجلى هذه القدرة بوضوح في أن سفارات وبعثات فلسطينية تعمل في أكثر من ١٠٠ بلد.

وبالتالي، فإن فلسطين تفي بجميع المعايير الأربعة المطلوبة لقيام ا الدولة. ومع ذلك، فهي دولة محتلة، وإن من واجبنا مساعدتها على إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال.

كما أثير سؤال عما إذا كان سعي الفلسطينيين إلى الحصول على الاعتراف بالدولة ونيل عضوية الأمم المتحدة يمثل انتهاكاً للاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية السابقة. أولاً، يسبق الأساس الذي تقوم عليه الدولة الفلسطينية أي اتفاق لاحق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالتالي فإنه لا يمكن أن يكون انتهاكاً لأي من تلك الاتفاقات، سواء من الناحية المنطقية أم العملية. والحقيقة هي أن جذور إقامة الدولة الفلسطينية تستند إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، وقسمت بموجبه فلسطين إلى دولتين، وكثيرا ما أطلق عليه اسم ''شهادة ميلاد إسرائيل''. وعلى أساس ذلك القرار، أعلنت القيادة الفلسطينية، خلال اجتماع استثنائي للمجلس الوطني الفلسطيني عقد في الجزائر العاصمة، عن قيام دولة فلسطين في عام ١٩٨٨، أي قبل خمس سنوات من إبرام اتفاقات أوسلو، وهو أول اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ثانياً، بدلا من اعتبار تحقيق قيام الدولة الفلسطينية أمراً مخالفاً أو يتعارض مع عملية السلام التي بدأت باتفاقات أوسلو، فقد أيد المجتمع الدولي الحل القائم على وجود دولتين في خارطة الطريق وقرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وواصل تشجيع الفلسطينيين على توطيد وتعزيز حكومتهم ومؤسساتهم الوطنية.

و يشار أحياناً إلى السعي إلى الحصول على الاعتراف بالدولة على أنه خطوة من جانب واحد. فهل يمكن وصف مثل هذا السعي، وتقديم طلب العضوية في الأمم المتحدة، على نحو ما أعلنته القيادة الفلسطينية، ودعمتها في ذلك مجموعة الدول العربية، بأنه خطوة أحادية الجانب؟

بالطبع، لا يمكن بأية حال من الأحوال وصف إعطاء كامل الآثار القانونية في منظومة الأمم المتحدة لاعتراف غالبية دولها الأعضاء بدولة فلسطين بأنه عمل أحادي الجانب. لأن ذلك الاعتراف لن يعدو أن يجسد التعبيرً عن الإرادة الجماعية للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تمثل بدورها، أكبر المحافل من حيث تعددية الأطراف في المنظومة الدولية.

غير أن الإجراءات الأحادية يتواصل اتخاذها على الأرض، وهي لا تعرض للخطر استئناف المفاوضات التي طال الأمل فيها كثيرا فحسب، بل كذلك صلاحية الحل القائم على وجود دولتين. وعلى حد علمنا، فإن الاستمرار

في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهدم المنازل الفلسطينية، وطرد الفلسطينيين من ديار أجدادهم، ومصادرة أراضيهم، بالإضافة إلى بناء الجدار الشائن من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، أعمال لا تنفذ بموافقة ضحاياها، بل هي أعمال أحادية بامتياز. فهذه هي الأفعال الأحادية غير المشروعة التي يجب إيقافها.

إن السعي إلى الاعتراف بدولة فلسطين ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لا يعني نزع الشرعية عن إسرائيل. بل يتعلق بدعم حق شرعي للفلسطينيين، وبطبيعة الحال، بنزع الشرعية عن الاحتلال الإسرائيلي القائم منذ عدة عقود.

وأود أن أقول لأولئك الذين ما زالوا مترددين في الانضمام إلينا في هذا المسعى: لا تلقوا باللوم على الضحايا، بل ادعموا سعيهم من أجل نيل كرامتهم. فلتستثمروا في العدالة لتجنوا ثمار السلام، ولتعترفوا بدولة فلسطين، ولتساعدوها على تحقيق الاستقلال.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بالسيد هوير، وزير الدولة في ألمانيا، الذي يترأس جلسة اليوم، وأشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية. كما استمعت بإمعان إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من فلسطين وإسرائيل.

إن قضية الشرق الأوسط التي لم تحل وطال أمدها هي السبب الأساسي في عرقلة إحراز تقدم بشأن السلام والتنمية في الشرق الأوسط وبالتالي تؤثر على السلام والاستقرار العالميين. وصلت محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية مرة أخرى إلى طريق مسدود مع انعدام ملموس لتحقيق تقدم خلال الأشهر القليلة الماضية. إن الشرق الأوسط الآن عند مفترق طرق حاسم. ويساور الصين قلق عميق إزاء الوضع الراهن لمحادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين.

تؤيد الصين إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط لإقامة دولة فلسطين ذات سيادة واستقلال كاملين مع وجود البلدين، فلسطين وإسرائيل وهما يعيشان في سلام جنبا إلى جنب.

لقد تسببت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بشكل مباشر في المأزق الذي تعاني منه محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية وهي تشكل أيضا عقبة رئيسية أمام استئناف تلك المحادثات. وترفض الصين بناء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتناشد إسرائيل أن توقف فورا أنشطتها الاستيطانية وأن تعزز الظروف المؤدية للثقة المتبادلة بين الطرفين بغية كسر الجمود في محادثات السلام.

وترحب الصين باتفاق المصالحة الداخلية بين الأطراف الفلسطينية وتأمل أن تستخدمه في تعزيز الوحدة الداخلية والتعاون وأن تضطلع بدور فعال في تحريك محادثات السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام.

لا يمكن فصل حل قضية الشرق الأوسط عن المساعدة والدعم الكبيرين من المجتمع الدولي. وتولي الصين أهمية كبيرة للدور المهم للمجموعة الرباعية وتأمل أن تقترح قريبا برامج محددة تؤدي إلى استئناف محادثات السلام بين الطرفين. وتأمل الصين أن يبدي المجتمع الدولي الحكمة والشجاعة السياسية الضروريتين لتعزيز الجهود صوب مفاوضات السلام وأن يواصل جهوده الدؤوبة لتيسير استئناف محادثات السلام. وأحاطت الصين علما بالمقترحات والمبادرات الأخيرة التي طرحتها الأطراف المعنية وهي مستعدة لأي جهود ومبادرات دبلوماسية تؤدي إلى كسر الجمود الحالي.

إن مسألة الشرق الأوسط مدرجة في جدول أعمال المجلس منذ وقت طويل. وتؤيد الصين مشاركة المجلس على نحو فعال وعملي بقدر أكبر في هذه المسألة وكذلك دوره الأكبر في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولتحقيق سلام شامل ودائم وعادل في الشرق الأوسط، ينبغي إجراء محادثات السلام بين لبنان وإسرائيل وبين سوريا وإسرائيل كجزء من عملية الشرق الأوسط معا بالتوازي. وينبغي أن تهيئ جميع الأطراف المعنية الظروف المؤدية إلى الحوار والمفاوضات بغية وضع نهاية للمواجهة التي طال أمدها وما ينجم عنها من توترات في الشرق الأوسط.

تؤيد الصين بحزم القضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه السيادية المشروعة وتؤيد إقامة دولة فلسطين ذات السيادة والاستقلال الكاملين. وتهنئ الصين فلسطين على تأييد خيار السلام وستواصل الصين دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني. ونأمل بإخلاص أن يتحقق هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة في موعد قريب.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بكم، يا سيادة الرئيس، في المجلس، ومن دواعي سروري أن أراكم تترأسون هذه الجلسة المهمة. يعرب وفدي عن تقديره للمنسق الخاص السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية إلى المجلس. وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز. ونشكر أيضا سفيري فلسطين وإسرائيل على بيانيهما.

بعد بيان الرئيس أوباما خلال المناقشة العامة هذا العام، راودنا الأمل في أن تتم تسوية الوضع النهائي للفلسطينيين بحلول شهر أيلول/سبتمبر المقبل وإننا سنرحب خلال هذا العام بدولة عضو أخرى جديدة في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى جنوب السودان. لقد أثار بيانه توقعا قويا داخل المجتمع الدولي لإيجاد بيئة تمكينية تجرى فيها مفاوضات الوضع النهائي بين فلسطين وإسرائيل، وتسفر عن تسوية هذا الصراع الذي دام عقودا. لكن يبدو، للأسف، نظرا للتعنت وانعدام الإرادة السياسية، أن السلام والتسوية الدائمة للصراع أبعد منالا عن ذي قبل.

وكان من المخيب للآمال أن الاجتماع الأخير للمجموعة الرباعية في واشنطن، العاصمة، فشل في تقديم خريطة طريق واضحة تبين الطريق إلى الأمام. ومن الضروري أن تعمل المجموعة الرباعية بشكل عاجل مع الطرفين في إطار معايير تشمل أساسا قرارا بشأن حدود الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع مقايضات يُتّفق عليها بصورة مشتركة وترتيبات أمنية وحل عادل ومنصف يتفق عليه لقضية اللاجئين وتحقيق تطلعات الطرفين في ما يتعلق بالقدس. وجنوب أفريقيا مستعدة للعمل مع شركائها لدعم المجموعة الرباعية في هذه العملية.

وإضافة إلى ذلك، إذا رغب الطرفان في التوصل إلى اتفاق ودي ذي فائدة مشتركة بشأن قضايا الوضع النهائي، فلا مكسب بالتأكيد من تعليق المفاوضات. ولذلك فإن عودة الطرفين إلى المفاوضات، دون شروط مسبقة ودون تغيير في قضايا الوضع النهائي، حاسمة الأهمية أكثر من أي وقت مضى. وسيستلزم هذا أن يوضح الطرفان، بالقول والفعل، أنهما ملتزمان بعملية تفاوضية والتوصل إلى نتيجة مقبولة للطرفين. إن استمرار تجاهل إسرائيل للقانون الدولي وقرارات هذا المجلس والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، عن طريق مواصلة بناء المستوطنات غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يظل عقبة خطيرة أمام السلام. وتهدف هذه الإجراءات إلى تغيير الواقع على الأرض وستجعل التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع النهائي أكثر صعوبة، نظرا لأنها أساسا تجعل إنشاء دولة فلسطينية متصلة الأراضي مستحيلا تقريبا.

إن العنف من أي جانب، بما في ذلك الهجمات الصاروخية على إسرائيل وردها غير المتناسب، ليس طريقة لتعزيز تطلعات أي من الجانبين.

مرّ أكثر من ٦٠ عاما منذ اعتماد القرار ١٨١ (د ٢) في عام ١٩٤٧ في الجمعية العامة بشأن خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، وأكثر من ٤٠ عاما منذ اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وكما نعلم جميعا، أوصى القرار ١٨١ (د ٢) بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين وأرسى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الأساس للحدود بين الدولتين – ورغم ذلك ما برحنا نناقش مسائل قررتها واتفقت عليها بالفعل هاتان الهيئتان.

وترى جنوب أفريقيا أننا بحاجة إلى التركيز على تنفيذ تلك القرارات. احتفلت دولة إسرائيل مؤخرا بالذكرى الثالثة والستين لقيامها، ورغم ذلك لا تزال دولة فلسطين، التي يعترف بها كثيرون منا، خارج عضوية هذه المنظمة. نحن نرحب بجهود الفلسطينيين الرامية إلى اعتراف الأمم المتحدة بدولتهم. ويمكننا أن نقدر تماما خيبة الأمل التي أعرب عنها الشعب الفلسطيني في سعيه لإقامة دولة.

وتؤيد جنوب أفريقيا تماما القرار الذي صدر مؤخرا عن الاتحاد الأفريقي في ملابو، غينيا الاستوائية، الذي دعا:

”دوله الأعضاء، خاصة الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى دعم الجهود الفلسطينية خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لدولة فلسطين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن“.

ونرى أنه بدلا من استغلال جهودنا في ردع الفلسطينيين عن ممارسة حقهم في تقرير المصير بموجب الميثاق، يتعين أن نبذل الجهود نحو إيجاد تسوية بشأن مسائل الوضع النهائي، بحيث يمكن أن تعيش إسرائيل وفلسطين، الدولتان المستقلتان، جنبا إلى جنب في سلام.

نحن نؤيد الجهود المتواصلة للفلسطينيين في سبيل بناء الدولة، وفي هذا الصدد نرحب بتوقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس. ونحث إسرائيل والمجتمع الدولي على احترام هذا القرار السيادي الداخلي للفلسطينيين والتركيز على عملية السلام. ونشجع الأطراف الفلسطينية على العمل معا بشأن تنفيذ اتفاق المصالحة. ونهيب أيضا بالمجتمع الدولي تقديم الدعم غير المنحاز للسلطة الفلسطينية في جهودها لبناء المؤسسات دون قيد أو شرط.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق الشديد إزاء حصار إسرائيل المستمر لقطاع غزة، وتنضم إلى مطالبة المجتمع الدولي بأن تنهي إسرائيل الحصار غير القانوني الذي ما برح يزيد من تفاقم معاناة المدنيين العاديين. إن الحصار والقيود المفروضة تنتهك القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة وتتعارض مع إرادة المجتمع الدولي، التي أعرب عنها في مختلف قرارات مجلس الأمن.

وفي الختام، نؤكد من جديد، أننا في بحثنا عن حل للقضية الفلسطينية، أصبح الآن واضحا لنا أكثر من أي وقت مضى، أننا يجب ألا نغفل عن القضايا الإقليمية الأوسع التي ترتبط بها فلسطين ارتباطا لا ينفصم.

ولذا ندعو المجتمع الدولي إلى التعجيل ببذل الجهود للتوصل إلى حل شامل لأزمة الشرق الأوسط، بما في ذلك المساران السوري واللبناني.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية والممثل الدائم لإسرائيل والمراقب عن فلسطين على بيانيهما.

تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

لقد وجد العالم العربي نفسه، منذ بداية هذا العام، في خضم اضطرابات تاريخية ستخرج منها المنطقة وقد تحولت. وهذه التطورات هي مؤشرات على تطلعات المجتمعات العربية إلى الحرية. وتشيد فرنسا بهذه الحركة وتؤكد مجددا دعمها لجميع الجهود من أجل التحول الديمقراطي السلمي عن طريق المفاوضات.

ونرى أن هذا الزخم الإقليمي يتيح فرصة فريدة لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وللقيام بذلك، يستند موقف فرنسا إلى قناعات صريحة معينة.

أولا، لا يمكن الإبقاء على الوضع القائم. ثانيا، لا يمكن تحقيق الحل المشروع الوحيد، الذي هو دولتان لشعبين، إلاّ بالحوار فقط. وفضلا عن ذلك، يجب أن يستند استئناف عملية السلام إلى معايير متوازنة متفق عليها بين الطرفين. ولقد ذكرنا هذه المعايير هنا في ١٨ شباط/فبراير (الاجتماع الـ ٦٤٨٤). واسمحوا لي أن أذكّركم بها.

يجب أن يكون هناك اتفاق بشأن حدود الدولتين يستند إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل متساو في الأرض التي سيتفق عليه الطرفان. وهناك ضرورة إلى وضع ترتيبات أمنية كي يحترم الفلسطينيون سيادة الدولة الفلسطينية ويثبتوا أن الاحتلال قد انتهى، وكي يقوم الإسرائيليون بحماية أمنهم ومنع ظهور الأعمال الإرهابية من جديد ومراعاة التهديدات الجديدة والناشئة. ثالثا، يجب أن يكون هناك حل عادل ومنصف وواقعي ومتفق عليه لمسألة اللاجئين. وأخيرا، لا بد من تحقيق تطلعات الطرفين فيما يتعلق بالقدس. ولا بد من إيجاد سبيل من خلال المفاوضات لحل وضع القدس بصفتها عاصمة الدولتين في المستقبل.

وبهذه الروح اقترحت فرنسا مبادرة تهدف إلى استئناف المفاوضات على أساس هذه المعايير الواضحة والمتوازنة، والتي تعكس إجماعا دوليا واسعا وتتماشى مع توقعات الطرفين. ونأسف أن المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، لم تؤيد، في اجتماعها المعقود في ١١ تموز/يوليه هذه المعايير البارامترات و لم تصدر نداء لاستئناف عملية السلام. ورغم هذه الانتكاسة، ندعو الطرفين إلى الامتناع عن القيام بأية أعمال من شأنها أن تحكم مسبقا على استئناف المحادثات الثنائية وألا يستسلما للجمود الخطير الذي نجد أنفسنا فيه حاليا.

ونشيد بالتقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات للدولة الفلسطينية في المستقبل. وندعو جميع المانحين إلى الاستمرار في جهودهم فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة للميزانية.

لا تزال الحالة الإنسانية في غزة تثير القلق. ونطلب من السلطات الإسرائيلية تغيير سياساتها فيما يتعلق بغزة دون المساس بشواغلها الأمنية المشروعة.

لم يطرأ أي تغيير على موقفنا من المستوطنات. إنها غير قانونية من منظور القانون الدولي وتشكل عقبة في طريق السلام. وتقوم على تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته، وتقويض الثقة بين الجانبين. وتشكل تهديدا لإمكانية تحقيق حل الدولتين. وندين الأنشطة الاستيطانية القائمة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وندعو إسرائيل إلى التخلي عن مشاريع بنائها.

وأخيرا، لا نستطيع تجاهل الإطار الإقليمي لعملية السلام. فهناك في لبنان تطورات على امتداد الحدود أثارت القلق لدى المجتمع الدولي. وندين الهجوم الذي وقع على قوة

الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في ٢٧ أيار/مايو، قبل مجرد بضع ساعات، ومرة أخرى ضد الوحدة الفرنسية. وفي هذا السياق، تدعو فرنسا جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن الحكومة اللبنانية التي قام بتشكيلها رئيس وزراء لبنان، السيد ميقاتي، خطوة هامة بالنسبة للبنان واللبنانيين. ويجب على الحكومة أن تستمر في تنفيذ التزامات لبنان والتعهدات الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالمحكمة الخاصة للبنان وما خلصت إليه، بموجب القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) والالتزامات التي أعلن عنها رئيس الوزراء اللبناني.

ويساورنا القلق أيضا حيال الأحداث المميتة التي وقعت في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه في مرتفعات الجولان، على امتداد الحدود السورية – اللبنانية. وتشدد فرنسا مرة أخرى على كفالة الالتزام بالمنطقة الفاصلة بين إسرائيل وسوريا، بموجب قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤).

إن النظام السوري، ولأكثر من أربعة أشهر حتى الآن، يقوم بقمع المظاهرات السلمية بطريقة منتظمة ويتجاهل النداءات الصادرة عن المجتمع الدولي. لقد وضعت المنظمات السورية المعنية بحقوق الإنسان قائمة اليوم بحوالي ١ ٥٠٠ قتلوا و ١٢ ٠٠٠ معتقل سياسي. ونشاهد كل أسبوع ضحايا في صفوف المدنيين. وفي ٢١ تموز/يوليه، قال المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمستشار الخاص المعني بالحماية إن هناك شبهة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ويجري ارتكابها في سوريا.

وفي ١١ تموز/يوليه، تعرضت سفارة كل من فرنسا والولايات المتحدة وقطر لهجوم بدون أن تحاول قوات الأمن السورية الدفاع عنها. وتدين فرنسا هذه الأعمال التي تتناقض مع التزامات سوريا بموجب القانون الدولي. فمثل هذه المبادرات غير المشروعة، وهذه المناورات الفجة لن تمكن السلطات في دمشق من تحويل الانتباه عن جوهر المشكلة وهو: وضع حد لقمع الشعب السوري وتطبيق التحول الديمقراطي. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن في نهاية المطاف من الاضطلاع بمسؤولياته وإدانة القمع العنيف الذي يتعرض له الشعب السوري.

إن الأحداث اليوم في العالم العربي، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية، تثبت لنا إلحاحية وقوة تطلعات المجتمعات العربية إلى الحرية والديمقراطية. وسنشهد في بضعة أسابيع الموعد النهائي الذي حددته خطة فياض. لم تكن توقعات المجتمع المدني الفلسطيني عالية إلى هذا الحد في أي وقت مضى. ويتعين علينا ألاّ نتجاهل تلك الإشارة وخطر الوقوع في الجمود مع الوجود المستمر لخطر المزيد من تصعيد أعمال العنف. إننا بحاجة إلى العثور على فرصة لاستئناف الحوار تحت إشراف المجتمع الدولي. ومن منظور مقترحات الأطراف ومن منظور مبادراتها لاستئناف عملية السلام ستتحمل فرنسا مسؤولياتها في العمل الدؤوب من أجل النهوض بالسلام.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): نود أن نرحب بكم في كرسي الرئاسة، سيدي الرئيس، لهذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونود بدورنا أن نشكر المنسق الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سري، على إحاطته الإعلامية. لقد أطلعنا على آخر التطورات فيما يتعلق بعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية والحالات الأخرى في الشرق الأوسط.

وتود غابون أن تذكّر بتأييدها للإطار القانوني الذي أنشئ بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ونذكر أيضا بموقفنا هنا لصالح حل الدولتين: دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

إن الإطار الحالي في الشرق الأوسط يدعو إلى بذل الجهود والتوصل إلى توافق دينامي، وهو توافق يجب أن يقوم على المعايير المقبولة على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي، والتي أشار إليها الرئيس أوباما في بيانه.

ويظل وفدي يشعر بالقلق من الجمود الذي طال أمده في محادثات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، رغم الجهود الحميدة التي بذلها المجتمع الدولي لإعادة بدء المفاوضات المباشرة بين الطرفين، لا سيما اجتماع المجموعة الرباعية في ١١ تموز/يوليه بناء على مبادرة من حكومة الولايات المتحدة. ومما يؤسف له أن ذلك الاجتماع، لئن كان قد بعث على الشعور ببعض الأمل، فإنه لم يسفر عن استئناف المفاوضات. إن هذا الجمود غير مقبول، وإذا استمر فإنه ينطوي على خطر خلق تصدع في صفوف المجتمع الدولي حول آفاق عملية السلام.

من المعروف جيدا أن عددا كبيرا من البلدان يدعم قرار فلسطين بإعلان استقلالها. وهذه الحالة إن لم تقابل باستئناف المفاوضات فإنها يمكن أن تخلق حالة أكثر صعوبة في الشرق الأوسط. لذا فإن الحالة الراهنة في المنطقة تستدعي بذل جهود مجددة. وإننا لا نزال نشعر بالقلق من الحلقة المفرغة للهجمات والأعمال الانتقامية التي تعرقل توطيد التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في الميدان، والتي ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهودها.

وفيما يتصل بالمأزق والعقبات، أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى البدء مجددا في عملية السلام على أساس المبادئ الواضحة والمقبولة لدى الأطراف كافة، والتي يجب أن تشمل، بالطبع، تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة بين الأطراف، والتزاما بمتابعة مفاوضات السلام بحسن نية، وأمن إسرائيل، وتأسيس دولة فلسطينية. إن استقرار المنطقة بأسرها يعتمد أيضا على هذا الالتزام.

وبالانتقال إلى لبنان يرحب وفدي بتشكيل الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي. ويحدونا الأمل أن تعمل هذه الحكومة على حسم الشواغل الأمنية، لا سيما تلك المتعلقة بالجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والعودة إلى الحوار والمصالحة الوطنية.

وفيما يتصل بالحالة في سوريا، فإنها لئن كانت لا تزال تبعث على القلق، فإن وفدي يلاحظ أن البرلمان قد اعتمد مؤخرا مشروع قانون يقر التعددية السياسية. وإننا نحث الحكومة على مواصلة السير على هذا الدرب من أجل استعادة ثقة السكان والمجتمع الدولي.

وندين الاستعمار المتواصل للأراضي الفلسطينية. وندين كذلك الهجمات العشوائية ضد إسرائيل. ونود أن نرى الطرفين يعودان إلى طاولة التفاوض من أجل الخروج من المأزق الحالي.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لحضوركم، السيد هوير، وزير الدولة، معنا هنا اليوم. وأشكر المنسق الخاص روبرت سري على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا، وأشكر كذلك الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على مساهمتيهما في مناقشة اليوم.

موقف البرتغال وشواغلها معروفة للجميع. فما فتئنا نكررها هنا شهرا بعد شهر لأن الحالة الإجمالية ظلت للأسف دون تغيير، وهو ما أكد عليه السيد سري. وبالتالي سأتوخى الإيجاز. إننا لا نزال نشعر بقلق شديد من الجمود الطويل المثير للإحباط والحافل بالمخاطر في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، ومن الافتقار إلى أي عملية تفاوضية يمكن الاعتداد بها. وبصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإننا بالطبع

نشاطر القائم بأعمال رئيس وفد الاتحاد الآراء التي سيعرب عنها في وقت لاحق من مناقشة اليوم.

نأسف من أنه لم يتم حتى الآن إيجاد طريقة تجلب الطرفين إلى طاولة المحادثات المباشرة، التي ظلت معلقة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وما زلنا مقتنعين بأن المفاوضات تبقى الطريق الوحيد إلى تحقيق التسوية النهائية استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين، وظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتمتعة بمقومات البقاء، تعيش بسلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

المفاوضات حتى تنجح لا بد من أن تستند إلى معايير واضحة تكون انعكاسا للمبادئ المستقرة على نطاق واسع. ويجب أن تعالج أيضا مسائل الوضع النهائي كافة وأن تكفل تحقيق إنجازات ملموسة ضمن إطار زمني محدد. والمفاوضات ستتطلب إرادة سياسية واضحة من الطرفين كليهما، ويتعين إجراؤها بحسن نية.

التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة الأوسع تستمر في التأكيد على أن الوقت عنصر جوهري. فالأحداث في الميدان التي وصفها السيد سري تظل تبعث على عميق القلق. وهي تشكل عقبات خطيرة في طريق السلام وتقوض الثقة وإمكانية تطبيق حل الدولتين. وهذه هي الحالة بالتحديد بالنسبة إلى تسارع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ ومصادرة الأراضي من جديد في الأراضي المحتلة؛ والهدم المستمر بلا هوادة لمنازل الفلسطينيين وإجلاء ساكنيها.

مرة أخرى نشجب بقوة كون العريف جلعاد شاليط، باقيا قيد الأسر ومحروما من فرصة أي زيارة له لأسباب إنسانية. إن هذا مرفوض كلية، وإننا نحث على إطلاق سراحه على الفور. والبرتغال تشعر بقلق مساو من الزيادة الملحوظة في الحوادث المتصلة بالأمن في غزة وفيما حولها بعد فترة من الهدوء. وإننا ندين بكل قوة إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل وندعو الأطراف كافة إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ومن ناحية أخرى، تحث البرتغال حكومة إسرائيل على إنهاء الإغلاق الذي تفرضه على غزة وعلى الامتثال التام للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونكرر أن كل المساعدات والبضائع المشروعة المتجهة إلى غزة يجب تسليمها وتمريرها عبر المعابر الرسمية والآليات الموجودة.

لقد عمل الفلسطينيون بهمة من أجل الإعداد لتأسيس دولتهم وهم مستعدون لها، وهو ما أكد عليه السيد سري. واسمحوا لي بأن أقتبس مما قاله الرئيس أوباما في ١٩ أيار/مايو:

”الشعب الفلسطيني يجب أن يكون له الحق في أن يحكم نفسه بنفسه وأن يحقق طاقاته كاملة في دولة ذات سيادة ومتلاصقة الأراضي“.

لذلك نثني ونشجع بقوة على الجهود الجارية للمجموعة الرباعية سعيا إلى الاستئناف العاجل لمفاوضات مباشرة مجدية تسفر عن تأسيس دولة فلسطينية على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع مقايضة متساوية للأراضي يمكن أن يتفق عليها الطرفان. وكما أسلفتُ، إن الوقت عنصر جوهري. أما الوضع القائم فلا تتعذر إدامته فحسب، وإنما يعتبر خطيرا جدا أيضا.

لقد أجرينا مشاورات مفيدة جدا حول لبنان في الأسبوع الماضي بينتُ أثناءها موقفنا بصورة تامة. وهنا أود أن أكرر إدانتنا للهجوم الإرهابي على قافلة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (قوة اليونيفيل) في ٢٧ أيار/مايو. ونأسف كذلك للخسائر في الأرواح التي وقعت يوم ١٥ أيار/مايو أثناء مظاهرات النكبة في جنوب لبنان، ونثني على جهود قوة

اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية التي منعت تكرار نتيجة مأساوية مماثلة يوم ٥ حزيران/يونيه.

وترحب البرتغال بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة. إن لبنان تسنح لديه الآن فرصة مواجهة العديد من التحديات والوفاء بالتزاماته الدولية، بما فيها الالتزامات المتعلقة بالقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن المحكمة الخاصة. كما نحث إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فتكمّل على جناح السرعة انسحابها من الجزء الشمالي من قرية الغجر وتحترم احتراما تاما السيادة والسلامة الإقليمية للبنان في الجو والبر والبحر.

الحالة في سوريا تظل مبعث قلق شديد. ونشعر بقلق عميق من أعمال القمع المتواصلة للمحتجين المسالمين في كل أنحاء البلد ومن الخسائر المأساوية بالأرواح التي تسببت فيها أعمال القمع تلك. وإننا نأسف من أن السلطات السورية لم تستجب حتى الآن للنداءات بالوقف الفوري للعنف. ومما يؤسف له أيضا أن دمشق لم تسمح حتى الآن بزيارة بعثة لتقصي الحقائق من المقرر أن ترفع تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان. ونثني على البلدان المجاورة التي تقدم المساعدة للسكان الفارين.

يكمن حل هذه الأزمة في الإنهاء الفوري للعنف، وقيام حوار وطني حقيقي وشامل وذي مصداقية، وتطبيق إصلاحات سياسية ذات معنى بدون إبطاء. وما من سبيل لتحقيق الاستقرار في سوريا على المدى الطويل إلا من خلال عملية انتقالية سلمية إلى النظام الديمقراطي على أساس الوحدة الوطنية، وسلامة أراضي سوريا، واحترام حقوق جميع مواطنيها. لذا فإننا ندعو السلطات السورية مرة أخرى إلى وقف العنف الذي فرضته على مواطنيها، ونحثها على التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أراكم تتولون رئاسة جلسة اليوم. وأشكر المنسق الخاص روبرت سيري على إحاطته الإعلامية، وأشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

نجتمع مرة أخرى لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط في ظل تحولات غير مسبوقة في المنطقة. وللأسف، لم تفلح هذه التحولات حتى الآن في أن تحدث تغييراً في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية.

إن التطلع الفلسطيني لوضع الدولة ليس فكرة مجردة، بل يمثل حجر الزاوية في الديمقراطية والكرامة والحرية وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وبغض النظر عن الخلافات بين الجانبين، نأسف لكون الشركاء الرئيسيين في عملية السلام ظلوا عاجزين عن مساعدة الطرفين على التغلب على المأزق الحالي.

في هذا السياق، ليس مدهشاً أن تعلن القيادة الفلسطينية عن اعتزامها أن تطلب من الأمم المتحدة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، على أساس خطوط ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧، واعتبار القدس الشرقية عاصمة لها، والتقدم لنيل العضوية الكاملة في المنظمة. إن عدم وجود عملية سلام يعزز شرعية الطلب الفلسطيني.

لا يجب النظر إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة باعتبارها خطوة أحادية. بل العكس تماماً هو الصحيح. ففكرة الحل القائم على وجود الدولتين تنبع في النهاية من النظام التعددي، كما ذكرّنا بذلك للتو الممثل الدائم للبنان. فقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ قد أقر التقسيم،

وبالتالي فإن الاعتراف بالدولة الفلسطينية إنما هو وفاء بوعد عمره ٦٤ سنة.

وتشعر البرازيل، التي اضطلعت بدور مهم في دورة الجمعية العامة التي أضفت الشرعية على دولة إسرائيل، بأن الوقت قد حان لأن تمنح الأمم المتحدة نفس التصويت بالثقة لقدرة الشعب الفلسطيني على بناء دولته المسالمة والديمقراطية والمزدهرة. إن الدولة الفلسطينية حقيقة قائمة على الأرض، بالرغم من كونها واقعة تحت الاحتلال الأجنبي، كما استمعنا إلى ذلك من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن المؤسسات الفلسطينية القائمة الآن تكفي لقيام دولة فاعلة. ومن شأن الاعتراف الدولي أن يساعد في تقليص عدم التناظر الذي تتسم به العلاقات بين الطرفين. ويمكن أن يساعد في إعادة تنظيم النقاش بشأن تطبيق القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يمكن أن يساعد في دفع المفاوضات على المسائل الأساسية إلى الأمام بصورة عادلة ونزيهه. وفي الرسالة التي اعترفت فيها البرازيل بالدولة الفلسطينية، أكدنا مجدداً رأينا القائل إن القضية الفلسطينية لن تتقدم تقدماً حقيقياً إلا بالحوار والتعايش السلمي مع جيرانها.

يحث القراران ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) على المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين وتشكيل حكومة فلسطينية ملتزمة بمبادئ المجموعة الرباعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية. ويعتبر التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة في أيار/مايو خطوة أولى نحو هذا الهدف المهم، الذي سوف يوفر للشعب الفلسطيني تمثيلاً موحداً ومتماسكاً.

ونحث الزعماء الفلسطينيين على اعتناق اللاعنف وحقوق الإنسان والديمقراطية بشكل كامل بوصفها مبادئ أساسية في كفاحهم من أجل إنهاء الاحتلال. ونتوقع منهم أن يلتزموا التزاماً كاملاً بأمن دولة إسرائيل وبحق إسرائيل في الوجود في سلام وانسجام مع جيرانها.

نحن نشاهد الشرق الأوسط وهو يتشكل من جديد أمام أعيننا. وتكمن شرعية الحركات الساعية للتغيير في الطابع الديمقراطي لمطالبها وفي سلمية تصرفاتها. وفي كل سياق وطني، ستجد هذه القوى تعبيرها السياسي الخاص بها في مواجهة مختلف الظروف الاستراتيجية والأمنية والاجتماعية والعرقية والاقتصادية. وستكون التحديات كثيرة. ولن يأتي التغيير الحقيقي، الذي يتماشى مع تطلعات الشعب، إلا من الداخل.

نحن ندين مرة أخرى، بأقوى عبارات الإدانة، استخدام القوة القاتلة تجاه المتظاهرين غير المسلحين. ولن يؤدي استخدام القوة إلا إلى تقوية إرادة الذين يكافحون من أجل أن يمارسوا حقوقهم الأساسية العالمية. وبينما نقف متضامنين مع الذين يتظاهرون سلمياً من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، يجب أن نواصل مساعينا لإيجاد حلول سياسية سلمية تفضي إلى إصلاح ذي معنى. إن استمرار المشاركة الدولية أمر مطلوب، من أجل كفالة أن تعقب تلك التحولات تنمية أكثر عدلاً وحياة أفضل لجميع المواطنين في المنطقة.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر السيد روبيرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. كما نشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على حضورهما ومساهمتهما في مناقشتنا.

لا يزال القلق العميق يساور البوسنة والهرسك من عدم تحقيق أي تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. إن المأزق الحالي ليس في صالح أي من الشعبين الإسرائيلي

أو الفلسطيني. والإطار الزمني الموضوع لختام مفاوضات السلام يقترب مسرعاً من نهايته. لذلك، لا يمكن أن نقبل بالمزيد من تأخير بدء مفاوضات جادة ومسؤولة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي هذه اللحظة الحرجة، من المهم جداً أيضاً أن يواصل مجلس الأمن، والمجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية جهودها الرامية إلى إعادة الطرفين إلى المحادثات المباشرة الموضوعية.

على ضوء ذلك، نفهم بيان الرئيس أوباما في ١٩ أيار/مايو ودعوته إلى اتخاذ إجراءات حاسمة تفضي إلى سلام دائم يتضمن وجود دولتين لشعبين. من جانبنا، نؤكد مجدداً التزامنا بحل الدولتين، بحيث تعيش دولة إسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة وقابلة للحياة.

تعكس الاضطرابات الراهنة في المنطقة بأسرها بشكل واضح التطلعات الديمقراطية لشعوب الشرق الأوسط. هذه البيئة الجديدة تهيء الفرصة للتعجيل بعملية التفاوض. ونأمل أن تعترف الأطراف الراغبة بهذا الزخم الجديد، باغتنام الفرصة للدخول في مفاوضات حقيقية، وأن تنضم إلى تيار التغييرات الإيجابية في الشرق الأوسط.

إن استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويعارض واجبات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. وتمثل هذه الأنشطة عائقاً على طريق تحقيق السلام الشامل. لذلك، فإننا ندعو إسرائيل إلى الاستجابة للدعوات التي وجهها إليها المجتمع الدولي لإنهاء الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتقف البوسنة والهرسك موقفاً حاسماً من ضرورة حماية السكان المدنيين. ولهذا السبب، نحث الطرفين على التحلي بضبط النفس وبذل كل الجهود الممكنة لتفادي العنف وخسارة المزيد من الأرواح.

ويقلقنا أيضاً استمرار الحالة العقيمة التي لا يمكن تحملها في غزة. في هذا الصدد، نرحب بموافقة إسرائيل مؤخراً على إدخال مواد لبناء مساكن ومدارس تحت إشراف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. بيد أننا نعتقد بقوة أن هذا ليس بكاف، وأنه يجب عمل المزيد. ولا يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية لمليون ونصف المليون فلسطيني من سكان قطاع غزة إلا بالتطبيق الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). بناء على ذلك، نجدد دعوتنا للتطبيق الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ولفتح المعابر فورا بصورة مستدامة وغير مشروطة من أجل السماح بتدفق المعونات الإنسانية، والبضائع التجارية، وحركة الأشخاص من قطاع غزة وإليه، بما في ذلك البضائع القادمة من الضفة الغربية. ويجب أيضا معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك الوقف الكامل للعنف وتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

في الختام، تعتقد البوسنة والهرسك أن السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الشرق الأوسط أمر ممكن من خلال الجهود الدبلوماسية والالتزام الكامل بعملية السلام. ولأجل تلك الغاية، نتوقع من الطرفين أن يتخذا قرارات صعبة وأن يعودا إلى المحادثات المباشرة بدون إبطاء.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، سيدي الوزير، بصفتكم رئيساً لجلسة مجلس الأمن. ونشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الموضوعية بشأن التطورات التي تشهدها الحالة الإقليمية. ويؤسفنا أن نلاحظ التعنت في عملية التسوية في الشرق

الأوسط. فلا تزال هناك اختلافات كبيرة في النُهُج التي يتبعها الطرفان. وثمة جو سائد من عدم الثقة المتبادلة.

نتيجة لذلك، هناك طريق مسدود. فعملية التفاوض ما فتئت متعثرة لمدة عام تقريباً. وهذا الاتجاه سيئ وخطير جداً، نظراً للتحولات والتغييرات الواسعة التي تحصل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وينبغي لهذا الأمر ألاّ يحجبنا عن تنفيذ مهمتنا المشتركة، ألا وهي تشجيع التسوية في الشرق الأوسط. وبغية استعادة الثقة، يتعين على الطرفين، قبل كل شيء، تجنب الخطوات التي تحكم مسبقاً على نتيجة التسوية النهائية. وعليهما أن يمتنعا عن أي مظهر من مظاهر العنف، ولا سيما ضد المدنيين، وأن يظهرا رغبتهما العملية في تقديم تنازلات. وفي ذلك الصدد، إنه لأمر حاسم أن تنتهي الأنشطة الاستيطانية، وقبل كل شيء في القدس الشرقية.

ونعتقد أن من المهم التأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات على الأساس القانوني الدولي المعروف جيداً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق. وأي محاولات لتقويض هذا الأساس لن تؤدي إلى التقريب بين الطرفين لبدء حوار بناء.

إلى جانب ذلك، نود أن نؤكد على المبادرة العربية للسلام. فنظراً للدور الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية ولجنتها في عملية السلام في الشرق الأوسط لتعزيز تلك المبادرة، فإننا نؤيد التنسيق الوثيق بين المجموعة الرباعية وتلك المنظمة الإقليمية. وفي الواقع، هذا هو النهج الدولي المشترك والمستهدف الذي نراه مناسباً لحل المسألة الرئيسية في الشرق الأوسط. ونحن نرى أن الهدف النهائي لعملية التفاوض تكمن في إعمال الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة القابلة للبقاء، مع وحدة أراضيه والقدس الشرقية عاصمتها، والعيش في سلام وأمن مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها دولياً على أساس حدود عام ١٩٦٧ والتبادل المحتمل للأراضي المتفق عليها.

إن تنفيذ أي ترتيبات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المستقبل سوف يكون موضع تشكيك ما لم يكن هناك شريك واحد على الجانب الفلسطيني. لهذا السبب بالذات، تؤيد روسيا الخطوات الفلسطينية لتحقيق المصالحة الوطنية. ونحن مستعدون للإسهام في نجاح تنفيذ خطط توحيد الفلسطينيين، وتقديم المساعدة الشاملة الى الحكومة الفلسطينية المقبلة.

إننا نشعر جدياً بالجزع إزاء التوتر المتواصل في قطاع غزة، واستمرار محنة الشعب الفلسطيني المسالم. وندعو بقوة إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع رفعاً كاملاً.

والتسوية الكاملة والشاملة والعادلة في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تغطية جميع المسارات، بما في ذلك المساران السوري واللبناني. وندعو الى الامتثال غير المشروط والصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية استعادة السلام والأمن في المنطقة، وتطبيع علاقات إسرائيل مع جيرانها.

وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن هناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى دور الوساطة الذي تقوم به المجموعة الرباعية في الشرق الأوسط لمصلحة إيجاد صيغة مقبولة لاستئناف عملية التفاوض وتحديد بارامترات التسوية التي يجب أن تتحقق من خلال الحوار بين الأطراف المعنية.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر روبرت سيري على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، والممثلَين الدائمَين لفلسطين وإسرائيل على إسهاماتهما الهامة.

فيما نتكلم الآن، ثمة أحداث جسام لا تزال تتكشف في منطقة الشرق الأوسط. فكفاح الناس بعناد في تلك

المنطقة لتأمين حقوقهم المعترف بها دولياً، في بعض الحالات، ضد القمع الحكومي الوحشي، يبعث على الأمل في المستقبل. والرد الوحيد الموثوق به على المطالب الشعبية المشروعة هو الإصلاح المستدام. وما من مكان يشهد الكفاح من أجل إعمال الحقوق الأساسية ومواجهة وحشية نظام استبدادي غير راغب في إعطاء شعبه ما يريد وما يحق له، أكثر وضوحاً مما هو عليه الأمر في سورية.

إننا ندين استمرار العنف الشديد في سورية، وقتل المحتجين المسالمين، والهجمات على سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا في دمشق. لقد قتل النظام السوري أكثر من ١ ٥٠٠ مدني، وعدد القتلى يرتفع يومياً. الرئيس الأسد يدّعي بأنه يجمع مختلف الطوائف في سورية معاً، ولكن وحشية نظامه تهدد بتأجيج التوتر الطائفي. ويجب على الرئيس الأسد أن ينفّذ الإصلاحات التي وعد بها بنفسه على وجه السرعة وبصورة مجدية، لكفالة أن تكون علامة على بداية التحول المستدام إلى نظام سياسي جديد يلبي طموحات الشعب السوري.

في رأينا أن اتخاذ إجراء في مجلس الأمن يطالب بوضع حد لأعمال العنف ويدعو إلى عملية سياسية سلمية بقيادة سورية قد طال انتظاره. وسوف نستمر في الضغط من أجل اتخاذ إجراء ما، معترضين على الذين يقفون في المجلس حجر عثرة أمام الوفاء بمسؤولياتهم.

إن الأحداث التي تقع في الشرق الأوسط بنطاقه الأوسع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الرامية إلى إيجاد حل طويل الأجل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي الوقت الذي تسعى شعوب هذه المنطقة جاهدة لنيل حقوقها وإعمال هذه الحقوق، يجب على الفلسطينيين أيضاً أن يحققوا هدفهم المتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للبقاء.

وكما قلنا من قبل، ثمة عار كبير ومصدر لاستمرار انعدام الأمن إذا لم تتحقق آمال الشعب الفلسطيني، بينما تشهد المنطقة المحيطة به تحولاً. لذلك، من الأهمية الحاسمة بمكان إحراز تقدم في عملية السلام. فشهر أيلول/سبتمبر – وهو الإطار الزمني الذي حدده الرئيس أوباما والمجموعة الرباعية للترحيب بفلسطين بوصفها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، والشهر الذي سيشهد الانتهاء من برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة – يقترب بسرعة.

وهناك خطر من أن يعمد جميع أصحاب المصلحة في عملية السلام إلى فقدان الأمل في أيلول/سبتمبر، واللجوء إلى مجرد التعامل مع هذه الحالة، ولكننا نرى أن ذلك سابق لأوانه. وينبغي للطرفين أن يضاعفا جهودهما لتبديد حالة الجمود، وينبغي أن يستأنفا المفاوضات المباشرة على أساس معايير محددة بوضوح – قيام دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي المتفق عليها بينهما؛ واتخاذ الترتيبات الأمنية التي تحمي السيادة الفلسطينية، مع توفير الطمأنينة الكافية أيضاً لإسرائيل؛ واعتماد القدس عاصمة لكلتا الدولتين؛ وإيجاد حل عادل للاجئين. ونشجع المجموعة الرباعية على البدء بتنفيذ تلك المعايير البسيطة، وعلى حث الطرفين على العودة إلى المحادثات.

ولا يمكن لإسرائيل ولا للفلسطينيين أن يسمحا بأن يصبح المأزق الحالي وضعاً راهناً لمدى بعيد. ويجب أن يتحركا الآن للحفاظ على التوقعات والآمال إزاء تحقيق السلام المستدام. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات، حيث يجب عليهما العمل بجد لتجنب زيادة تدهور الثقة بينهما.

أولاً، يجب وقف النشاط الاستيطاني. إن استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية ليس غير قانوني فحسب، وإنما يعمل بشكل متزايد على تدمير قابلية بقاء الدولة الفلسطينية المتصلة الأراضي، وتقاسم القدس كعاصمة لها مع إسرائيل. وإلى جانب البناء، ثمة أعمال مرتبطة به، مثل قيام السلطات الإسرائيلية بتدمير البنية التحتية

للمياه العذبة، تقوّض بقاء المجتمعات الفلسطينية المحلية بأكملها في الضفة الغربية. ووقف النشاط الاستيطاني والأنشطة المصاحبة له ليس عملية جراحية اختيارية. بل إنها عملية لإنقاذ الحياة.

ثانياً، إن لدى إسرائيل مخاوف أمنية مشروعة يجب تلبيتها باستمرار. والحفاظ على التعاون الأمني وكفالة الوقف الكامل والمستدام للهجمات الصاروخية من غزة أمران رئيسيان لطمأنة الحكومة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي بأن هناك شريكاً حقيقياً للسلام.

ثالثاً، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتحسين الوصول إلى غزة. فالقيود التي تخنق الاقتصاد في غزة تولد الكراهية والتطرف والعنف. إن تحسين اقتصاد غزة وعودة الأعمال التجارية البراغماتية بين الأخوة في غزة ليسا ضروريين لشعب غزة فحسب، ولكن الثابت أنهما يعودان بالنفع أيضاً على مصالح إسرائيل الأمنية.

ما من وقت يذهب سدى في سبيل إحراز تقدم نحو السلام. نحن نعرف من التاريخ أن عدم التحرك ليس خيارا في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. فإما إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق تفاوضي أو الارتداد إلى العنف. وهنا الأمر متروك لقادة الجانبين لاتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لضمان الخيار الأول وتحاشي الخيار الأخير.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك، وأن أشكركم على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة، والممثل الدائم لإسرائيل، والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما، وقد استمعنا إليهم بعناية.

منذ مناقشتنا المفتوحة الأخيرة بشأن هذا البند في هذا المجلس (انظر S/PV.6520)، وقعَّت الفصائل الفلسطينية اتفاقا. وتتضمن العناصر الرئيسية للاتفاق إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات بحلول شهر أيار/مايو عام ٢٠١٢، وإنشاء مؤسسات موحدة، وتحقيق المصالحة الوطنية وإنشاء لجنة مشتركة لتنفيذ الاتفاق. وينبغي للوحدة بين الأطراف الفلسطينية ألا تنهي فقط الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل أن تعمل أيضا على إنشاء مؤسسات الدولة في قطاع غزة. وتحقيقا لهذه الغاية، نأمل أن تفلح الأطراف الفلسطينية في التنفيذ السريع لاتفاق المصالحة. ونأمل أيضا من حماس ألا تقبل فقط بدولة إسرائيل كأمر واقع، بل أن تتعاون أيضا مع السلطة الفلسطينية لتناول الشواغل الأمنية الإسرائيلية.

غير أنه يبدو أن الجمود في محادثات السلام يثير شعورا باليأس في الأراضي الفلسطينية. فمنذ أكثر من أربعة أشهر ما برحت المناقشات الشهرية بشأن القضية الفلسطينية في هذا المجلس ترتكز على أمل مفاده أن المجموعة الرباعية سوف تطرح طائفة من الخطوات العملية التي يمكن أن تساعد الفلسطينيين والإسرائيليين على استئناف المحادثات. غير أن هذا الأمل تبدد مرة أخرى عندما انتهى اجتماع المجموعة الرباعية في واشنطن العاصمة في ١١ تموز/يوليه من دون إصدار أي بيان.

خلال السنوات القليلة الماضية، أحرزت السلطة الفلسطينية تقدما ملحوظا في بناء مؤسسات الدولة، وتحسين اقتصاد الضفة الغربية والتقارب مع مختلف الفصائل، بما فيها حماس. وقد نال هذا التقدم ثناء المجتمع الدولي بأسره. بيد أن جهود بناء الدولة في السلطة الفلسطينية بلغت حدودها الجغرافية والمؤسسية. وتحقيق أي مزيد من التقدم يقتضي استئناف المحادثات بشأن مسائل الوضع النهائي.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الإنسانية في قطاع غزة لا تزال تبعث على القلق الشديد. فالحصار المفروض على

غزة لا يؤثر سلبا على السكان فحسب، ولكنه أيضا يدفع العناصر المتشددة إلى التنفيس عن شعورها بالإحباط من خلال العنف، مما يزيد من تعقد الحالة على أرض الواقع ويزيد من ضعف إسرائيل وما يساورها من مخاوف أمنية.

إن الجمود في محادثات السلام وتردي الحالة الإنسانية يزيدان من تعقد الحالة الهشة أصلا. ونتشاطر مع المجتمع الدولي شعورا مؤداه أن تجميد النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية من الممكن أن يساعد على استئناف محادثات السلام. ولذلك نحض إسرائيل على تنفيذ ما جاء في خطاب رئيس الوزراء نتنياهو في الكنيست في شهر أيار/مايو هذا العام، حيث قال إن إسرائيل يمكن أن تنظر في التسوية المتعلقة بالأراضي مقابل الأمن والاعتراف بها. وإنهاء أنشطة الاستيطان ينبغي أن يكون الخطوة الأولى في هذه العملية. وما لم تُتخذ هذه الخطوة اللازمة وتُستأنف محادثات السلام، فإن تزايد اليأس قد يحمل الطرفين على القيام بأعمال ربما يتعذر السيطرة عليها. وبما أن شهر أيلول/سبتمبر قد أصبح على الأبواب، من المهم أن ندرك أن الوقت محدود أمام الفلسطينيين والإسرائيليين لاغتنام الفرصة.

أما القضايا الأخرى المتصلة بالأراضي العربية التي ما زالت خاضعة للاحتلال الإسرائيلي فلا تقل أهمية. فإحراز تقدم على المسارين اللبناني والسوري يشكل النواة الأساسية لإحلال السلام الدائم والشامل في منطقة تشهد حركات احتجاج في كل مكان، ويمكن أن يفضي استمرار المأزق في محادثات السلام إلى تأثير مزعزع للاستقرار في منطقة أوسع من تلك بكثير. وفي هذا السياق، فإن أحداث ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه تظهر مدى هشاشة الحالة ومدى سهولة التحريض على العنف على نطاق أوسع، مما يزعزع استقرار المنطقة بأسرها. لذا نخشى من أنه إذا لم تُستأنف محادثات السلام بسرعة وتلي ذلك خطوات أحادية من جانب الطرفين، ستتسع الهوة بينهما ويصبح إيجاد تسوية شاملة أكثر صعوبة. من هنا، ندعو أعضاء المجموعة الرباعية إلى تكثيف جهودها الجماعية والفردية لكسر طوق الجمود.

إن الهند لديها تقليد طويل في التضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد دعمت الهند نضال الشعب الفلسطيني من أجل قيام دولة فلسطين الموحدة وذات السيادة والمستقلة والقادرة على البقاء، والقدس الشرقية عاصمة لها، دولة تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، كما جاء في مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن.

ما برحت الهند تساعد في بناء قدرات ومؤسسات الشعب الفلسطيني بالاقتران مع برامج المساعدة المادية والتقنية. من خلال منتدى البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وقد وسعت الهند من نطاق المساعدة. إذ أن الهند تسهم أيضا مبلغ مليون دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونواصل تضامننا مع الشعب الفلسطيني في سعيه إلى إحراز الأهداف المشروعة وسعيه من أجل التنمية القائمة على الكرامة والاعتماد على الذات. بالإضافة إلى ذلك، قدمنا للسلطة الفلسطينية دعما غير مقيد للميزانية بلغ مقداره ١٠ ملايين دولار في كل عام من العامين الماضيين.

في الختام، أود أن أكرر أملنا بأن يستأنف الطرفان المحادثات من دون مزيد من التأخير. وينبغي أن تؤدي هذه المحادثات إلى التوصل إلى حل نهائي وشامل للصراع في الشرق الأوسط. من واجبنا نحو أنفسنا ونحو الأجيال المقبلة من الإسرائيليين والفلسطينيين أن نكفل بألا تظل غارقة في مستنقع الصراع، بل أن تعيش في سلام وأمن.

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أرحب بكم ترحيبا حارا وأن أغتنم

هذه الفرصة للإعراب عن دعم وفدي لعملكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن في هذه المناقشة. وأود أن أشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

لقد ولدت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اهتماما مستمرا لدى المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن كولومبيا لم تكن بمعزل عن هذه الحالة، بل أعربت مرارا عن دعمها القوي للتطلعات المشروعة لشعوب المنطقة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية لديها، وحق الشعوب في حياة أفضل وكريمة.

نفهم الحالة في الشرق الأوسط بوصفها مسألة متكاملة لا تتجزأ. لذلك ندعو إلى إيجاد حل دائم وراسخ لحالة عدم الاستقرار في المنطقة. ونحض على إنهاء استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ووضع حد للإرهاب. ويلتزم بلدنا بمعالجة هذه المسألة مع مراعاة مبادئ الديمقراطية والأهداف النهائية المتمثلة في إحلال السلم والأمن الدوليين. نحن نفهم تطلعات الشعب الفلسطيني إلى الحصول على الاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية. لذلك ما فتئنا نؤيد هدف إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، تعيش في سلام مع إسرائيل داخل حدود معينة وآمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط عام ١٩٦٧، والتغييرات التي اتفق عليها الطرفان بصورة متبادلة.

ونعرب عن قلقنا إزاء تعليق محادثات السلام وندعو الأطراف إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن التفاوض هو السبيل لإيجاد حل دائم. ونحن مقتنعون بأننا سنكرر خطأ عام ١٩٤٧ ما لم نتوصل إلى اتفاق يقبله الطرفان.

إننا نؤيد عمل المجموعة الرباعية وتنفيذ خريطة الطريق. ومن ثم، فإننا نتشاطر الآراء التي أعرب عنها ممثلو المجموعة في ١١ تموز/يوليه بخصوص الحاجة الملحة إلى مطالبة الطرفين بالتغلب على العقبات الراهنة وإيجاد سبيل لاستئناف المفاوضات المباشرة دون تأخير أو شروط مسبقة، بالشروع في مرحلة تحضيرية للمفاوضات لزيادة فرص النجاح بأقصى درجة ممكنة. كما نؤيد جميع الجهود التي نبذلها من خلال الأمم المتحدة.

ونعتقد أن المستوطنات تشكل عقبة أمام مساعي إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وليس هذا فحسب، إنما تمثل انتهاكا للاتفاقات المنصوص عليها في خريطة الطريق. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بضرورة أن يتصرف الطرفان بموجب القانون الدولي وبما يتماشى مع التزاماتهما وتعهداتهما.

وفضلا عن ذلك، يجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم تعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية بغية بناء دولة قابلة للحياة. ونشاطر المجموعة الرباعية توافقها في الرأي على أنه يجب على حركة حماس أن تنبذ العنف وأن تعترف بإسرائيل وأن ترفض على وجه الخصوص استخدام الإرهاب كأداة سياسية.

لا يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يظلوا غارقين في المواجهات مع انعدام الثقة. ونحن نوجه نداء ملحا من أجل استئناف المحادثات بين الطرفين على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بهوية وحقوق كل شعب. فمن حق الفلسطينيين أن تكون لهم دولة تعيش في سلام مع إسرائيل وتسعى من أجل تحقيق الرخاء المشترك. ويجب أن يكون بوسع الأجيال المقبلة من الفلسطينيين أن يشبوا في جو من الأمل وليس اليأس. وبالمثل، فإنه يجب أن يكون بوسع الأجيال المقبلة من الإسرائيليين العيش في مأمن من الهجوم والتمتع بعلاقات سلمية مع البلدان العربية المجاورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كوزير دولة.

وأود أن أشكر المنسق الخاص روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الممتازة.

تعرب ألمانيا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي.

إننا نمر بمرحلة حاسمة في عملية الشرق الأوسط. والشعوب في جميع أنحاء المنطقة تهب من أجل الحرية والديمقراطية ومن أجل حياة أفضل. وفي الوقت ذاته، نواجه مأزقا مستمرا في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية. وفي ظل الظروف الإقليمية المضطربة، فإن التوصل إلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر ملح أكثر من أي وقت مضى. وبالنسبة لشعوب المنطقة، فإن إحراز تقدم في عملية السلام سيبعث برسالة استقرار قوية وسيكون شهادة على فضائل السياسة والدبلوماسية.

إننا نتشاطر جميعا نفس الرؤية. فنحن نريد أن نرى دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة ومتصلة جغرافيا وقابلة للحياة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. لقد آن الأوان لإحراز تقدم حاسم. ويجب على رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس الاضطلاع بمسؤوليتهما واتخاذ خطوات جريئة باتجاه استئناف المحادثات المباشرة والموضوعية.

ما زلنا مقتنعين بأن وجود معايير واضحة يشكل شرطا مسبقا لإجراء مفاوضات ناجحة. وقد عرض الرئيس أوباما نهجا متوازنا في خطابه الذي ألقاه في ١٩ أيار/مايو. وأعد الاتحاد الأوروبي، من جانبه، ما يعتبره المعايير الرئيسية. وبينت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة رأيها بشأن هذه المسألة في تعليل مشترك للتصويت في هذا المجلس (انظر S/PV.6484).

وما زلنا نعتقد أن من الضروري وجود تأييد دولي للمعايير من أجل إيجاد أساس لإجراء مفاوضات حقيقية.

لا تزال المجموعة الرباعية تقوم بدور محوري في هذه العملية وهي على اتصال دائم مع الأطراف. وألمانيا تدعم بقوة الجهود التي تبذلها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، البارونة آشتن، في المجموعة الرباعية من أجل إعداد منظور متوازن وذي مصداقية لإعادة إطلاق عملية السلام وتيسيرها. وندعو المجموعة إلى مواصلة وتكثيف جهودها لوضع إطار عادل ومتوازن للمفاوضات بغية إحداث تقدم قبل حلول الموعد النهائي في أيلول/سبتمبر، والذي أقرته المجموعة نفسها.

وقد أعلن القادة الفلسطينيون أنهم ربما يلجأون إلى الأمم المتحدة في سعيهم إلى إقامة دولة. وفي الوقت ذاته، أوضح الفلسطينيون تماما أن استئناف المفاوضات هو خيارهم المفضل. والفلسطينيون يتوقعون من زعمائهم إحراز تقدم في إقامة دولة فلسطينية. وألمانيا تقر بالتقدم اللافت الذي حققته السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات دولة فلسطين المستقبلية. وذكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة بوضوح في تقاريرهم أن السلطة الفلسطينية تجاوزت العتبة اللازمة على طريق إقامة دولة تباشر مهامها في القطاعات الرئيسية. والآن، يتعين أن تلحق العملية السياسية على نحو عاجل بركب التقدم الكبير المحرز في الميدان. وفي غضون ذلك، يجب علينا ألا ندخر وسعا للمحافظة على الإنجازات التي تحققت على طريق إقامة دولة فلسطينية.

وأود أن أكون واضحا للغاية بشأن هذا الأمر: إن ألمانيا تؤيد إقامة دولة فلسطينية. وبالطبع، ستصبح هذه الدولة عضوا في الأمم المتحدة. وإحراز تقدم في هذا الاتجاه مسألة ذات أولوية. لقد انتظر الفلسطينيون والإسرائيليون لفترة أطول من اللازم لكي يروا نهاية الصراع. ولكن

لا يوجد بديل صالح أو مقبول للمفاوضات. والمفاوضات وحدها هي التي ستنهي الاحتلال والمفاوضات وحدها يمكنها إيجاد حل محتمل للقضايا المحورية. ومن ثم، ينبغي تفادي أي إجراء لا يؤدي إلى إيجاد حل شامل ومن الممكن أن يقوض الثقة بين الطرفين.

إننا نشعر بقلق عميق من أن تترتب آثار خطيرة على عدم تهيئة أفق سياسي ذي مصداقية لإحراز تقدم حقيقي باتجاه الحل القائم على وجود دولتين. وألمانيا ما زالت تشعر بقلق عميق إزاء استمرار بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وفي القدس الشرقية وإزاء خطط البناء الجديدة وما جرى مؤخرا من مصادرة أرض في الضفة الغربية، في إجراء هو الأول من نوعه منذ عام ٢٠٠٨.

وقد أوضحت ألمانيا، جنبا إلى جنب مع بريطانيا وفرنسا، موقفها بشأن المستوطنات بجلاء في هذا المجلس: إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي تشكل عقبة أمام السلام وتمثل تهديدا للحل القائم على وجود دولتين. ومن ثم، ينبغي وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، على الفور. وجميع أعضاء المجلس متفقون على أن استمرار النشاط الاستيطاني يشكل عقبة كبيرة أمام إحلال السلام العادل والدائم والشامل. ومن المؤسف للغاية استمرار بناء المستوطنات على الرغم من النداءات الكثيرة جدا.

إن غزة ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ. ونحن ندين بشدة استئناف الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون مؤخرا على الأرض الإسرائيلية بعد وقف إطلاق النار الذي أعقب اتفاق القاهرة. والأعمال من هذا القبيل غير مقبولة بالمرة. وألمانيا تقر بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات. وفي غضون ذلك، ننتظر من إسرائيل أن تمارس هذا الحق بحكمة من أجل تفادي المزيد من التصعيد. ونواصل الدعوة إلى الإفراج فورا وبلا شروط عن الرقيب أول جلعاد شاليط، المحتجز رهينة منذ أكثر من خمس سنوات.

أود أن أتحول إلى أحد التحديات التي تنتظرنا. إن ثمة حاجة إلى المحافظة على التطورات الإيجابية التي بدأتها السلطة الفلسطينية. فالحالة المالية الراهنة حرجة. ومن غير الواضح ما إذا كان بالإمكان الاستمرار في صرف الرواتب. وندعو جميع المانحين إلى احترام التزاماتهم القائمة. وربما يصبح من الضروري أيضا تعبئة جهود إضافية للمانحين الدوليين، ونحن سنرحب بأي مبادرة من هذا القبيل.

وعلينا المساعدة في تهيئة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي الذاتي، بما في ذلك في غزة، والمحافظة عليها. والسبيل الملائم للمضي قدما يتمثل في التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يدعو إلى الفتح الفوري والمستمر وغير المشروط للمعابر أمام السلع والأشخاص من غزة وإليها، وإلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. وفي الوقت ذاته، نتوقع من أي حكومة فلسطينية أن تلتزم التزاما قاطعا بمبدأ عدم العنف والحل القائم على وجود دولتين وبإيجاد تسوية سلمية تفاوضية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والقبول بالاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها حق إسرائيل المشروع في الوجود. وعلى نفس المنوال، نتوقع ممن يتولون مسؤولية الحكم في إسرائيل أن يقبلوا تماما بحل الدولتين وأن يبذلوا قصارى جهدهم لتمهيد السبيل أمام تنفيذه.

لقد عانت شعوب الشرق الأوسط لفترة أطول من اللازم من الصراع والمواجهة. وهدفنا المشترك هو إحلال السلام العادل والدائم الذي ينهي الصراع ويسوي جميع المطالبات.

وفي عهدنا، أُحبطت جميع محاولاتنا لبلوغ ذلك الهدف. إننا نتفهم نفاذ الصبر المتزايد، ولكن يجب أن تكون لدينا رؤية

واضحة بشأن السبيل الذي يقربنا من السلام، وبشأن ما قد يؤدي إلى المزيد من الإحباط.

وأود أن أشير ببضع كلمات إلى سوريا. إننا نشعر بالصدمة حيال الأحداث الجارية في ذلك البلد. وعلى الرغم من وعود الإصلاح والحوار مع المعارضة، تستمر العمليات العسكرية وأعمال القتل والاعتقال والقمع. ويساورنا القلق حيال أعمال العنف فيما بين أتباع مختلف الديانات. ونحث الحكومة السورية على وقف اللعب بالورقة الطائفية. ويجب على النظام السوري أن يضع حدا على الفور لجميع أعمال العنف والقمع ضد الشعب السوري. فلن تكون هناك فرصة للشروع في عملية سياسية مستدامة إلا إذا توقف العنف. ويجب أن يقوم الانتقال إلى سوريا جديدة على أساس المشاركة السياسية الكاملة لجميع مواطنيها والالتزام بحقوق الإنسان وتعزيزها.

إن مستقبل سوريا لا يقرره الأجانب. إنها مسألة تخضع لسيادة الشعب. والشعب السوري يُسمع صوته عاليا وواضحا، تماما كما عبر شعبا مصر وتونس عن آرائهما. ويجب أن تُلبى المطالب المشروعة للشعب السوري. ولا يستطيع مجلس الأمن أن يقف جانبا من هذه المسألة. إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن بعث إشارة قوية موجهة من مجلس الأمن، تدين العنف والقمع المستمرين ضد الشعب السوري، ينطوي على أقصى قدر من الأهمية. وعلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأن أبدأ بالترحاب بكم، سيدي الرئيس، بينما تمسكون زمام رئاسة المجلس اليوم، وأعرب عن تقدير الحركة للإحاطة الإعلامية اليوم للسيد روبرت سيري، المنسق الخاص للأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام.

وتؤمن حركة عدم الانحياز في هذا المنعطف الحاسم بأن المجتمع الدولي يجب أن يفي بالتزامه الطويل الأمد بتحقيق الحل القائم على دولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس المرجعيات المعروفة جيدا لعملية السلام على مدى ٢٠ عاما. وهناك تفاهم دولي على أننا يجب أن نتوصل إلى إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى منذ عام ١٩٦٧، واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وحل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي تحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

وعليه، من المؤسف أن جميع الجهود الجادة المبذولة حتى اليوم من جانب الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك المجموعة الرباعية في آخر اجتماع لها، عقد في ١١ تموز/يوليه في واشنطن، لم تؤد حتى الآن إلى استئناف المفاوضات المباشرة على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي وإلى النهوض بتلك المفاوضات. ومما يثير قلق الحركة بالقدر ذاته أن مجرد إصدار بيان للمجموعة الرباعية أصبح يشكل مسألة بحد ذاتها، مما يؤكد على الحاجة الماسة إلى تحسين كفاءة تلك الآلية لحل النزاع، الذي ما زال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومما يدعو إلى الأسف العميق والإدانة القوية أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل أنشطة الاستيطان غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بالإضافة إلى العديد من السياسات والممارسات غير المشروعة التي تؤدي إلى تأجيج الوضع في الميدان وتزيد من حدة التوتر. كما تشكل تلك الممارسات غير القانونية العقبة الرئيسية أمام استئناف مفاوضات ذات مصداقية وتكاد تجعل أمرا مستحيلا الحل

القائم على الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وفي ذلك الصدد، تدين حركة عدم الانحياز بشدة قانون المقاطعة الذي سنه الكنيسيت الإسرائيلي في وقت سابق من هذا الشهر، بحيث يعاقب الأشخاص والمنظمات الذين يدعون إلى مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. إنه قانون يجد الكثيرون في إسرائيل ذاتها أنه غير دستوري ومناهض للديمقراطية.

إن الإعلانات الصادرة مؤخرا عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية، بالإضافة إلى استمرار الوتيرة غير المسبوقة لهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، ولا سيما في أحياء القدس الشرقية المحتلة، من أجل بناء مستوطنات جديدة في قلب المدينة، كلها تؤكد من جديد نوايا إسرائيل العدوانية وتفضح زيف ادعاء إسرائيل الالتزام بعملية السلام وبالحل القائم على دولتين. وتبين جميع الأدلة الحالية، من الإعلانات الاستفزازية عن تسريع الاستيطان على الأرض إلى مواصلة إلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين، أن إسرائيل قد اختارت بوضوح المستوطنات بدلا من السلام. وبالفعل، واصلت إسرائيل حتى الآن محاولاتها غير المشروعة لتغيير التكوين الجغرافي والسكاني للأراضي الفلسطينية، ولا سيما القدس الشرقية، التي ظل وسيظل ضمها مرفوضا وغير معترف به من جانب المجتمع الدولي.

إن المشاركة بأغلبية ساحقة للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في تقديم مشروع القرار S/2011/24 إلى مجلس الأمن، في وقت سابق من هذا العام، والذي دعا إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يعكس الموقف الدولي بشأن هذه المسألة. وتأسف حركة عدم الانحياز لعدم اعتماد مشروع القرار في مجلس الأمن، كما أملنا وتوقعنا وفقا لما يمليه واجب المجلس، بموجب الميثاق، بالتصدي لقيام إسرائيل بالتدمير المتعمد لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وتؤكد حركة عدم الانحياز على موقفها الذي عبر عنه بوضوح المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز، المعقود في أيار/مايو، في بالي بإندونيسيا، وتكرر التأكيد على دعوتها للمجلس إلى أن يكون حازما في مطالبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتثل لتعهداتها القانونية.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز على الحاجة إلى إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على رفع الحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة بشكل تام، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. ويستمر هذا الحصار غير الإنساني في إثارة القلق البالغ لدى الناس في المنطقة وفي كل أنحاء العالم، والذي عبرت عنه، في جملة أمور أخرى، أنشطة التضامن مثل أسطول الحرية. وفي هذا السياق، تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها وإدانتها حيال قيام الجيش الإسرائيلي بالصعود إلى متن الزورق المدني الفرنسي، ديغنيتي – الكرامة، واحتجازه، في ١٩ تموز/يوليه، والذي كان متجها إلى غزة لتقديم الدعم الذي يحتاج إليه السكان في غزة حاجة ماسة، وتدعو إلى رفع الحصار عن غزة على الفور.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجددا على الحاجة إلى إعادة الإعمار في غزة، وتدعو إسرائيل إلى فتح جميع معابر الحدود مع غزة والسماح بالانتقال المنتظم والمستدام للأشخاص والبضائع، بما في ذلك مواد البناء الأساسية والمواد اللازمة لإعادة بناء مرافق الأمم المتحدة ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويجب السماح بالتدفقات التجارية، حيث أنها ضرورية لإعادة تأهيل مصادر الرزق والانتعاش الاقتصادي. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا، كذلك، على الحاجة إلى تمكين الأونروا من خلال توفير كل الدعم المالي والبشري اللازم لتنفيذ مهامها بفعالية.

كما تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ إزاء استمرار إسرائيل في اعتقال المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، خلال الفترة الماضية. وتدين الحركة بشدة استمرار إسرائيل في احتجاز وسجن الآلاف من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حيث تشكل إساءة المعاملة والتعذيب ممارسة اعتيادية. وترحب الحركة بجميع الجهود الدولية الرامية إلى تعبئة الوعي بمحنة السجناء السياسيين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال الاجتماعات التي عقدت في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وفي المغرب في كانون الأول/يناير ٢٠١١، بالإضافة إلى اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين، الذي عقد في النمسا، في آذار/مارس من هذا العام. وتؤكد الحركة بشكل خاص على أهمية الإعلان بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز في بالي، بإندونيسيا، في أيار/مايو من هذا العام. والحركة على اقتناع أنه ينبغي إطلاق سراح هؤلاء السجناء، الذين من بينهم أطفال ونساء، وأن يكون إجراء تفتيش دولي مناسب في أوضاعهم من أولويات المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أنه لا يمكن إجراء مفاوضات جادة وحقيقية وذات مغزى إلا في إطار بارامترات واضحة المعالم وإطار زمني محدد. وتقدِّر الحركة عاليا المبادرات المتخذة خلال الأشهر القليلة الماضية لبدء المفاوضات من جديد على هذا الأساس.

وتشمل هذه المبادرات خطاب الرئيس أوباما في ١٩ أيار/مايو، والمبادرة الروسية لإيفاد بعثة من مجلس الأمن إلى المنطقة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لاستئناف المفاوضات، والمعايير التي قدمتها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا لاعتمادها أساساً لاستئناف المفاوضات من قبل المجموعة الرباعية، والمبادرة الفرنسية بشأن بدء المفاوضات لسنة واحدة، لتنتهي بعقد مؤتمر دولي، فضلا عن العديد من المبادرات الأخرى والجهود التي تبذلها حركة عدم الانحياز، بما في ذلك مجموعة حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن. وفي غضون ذلك، تعرب حركة عدم الانحياز عن أسفها لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء مجلس الأمن يشأن أي من هذه المبادرات. ويلقي هذا بظلال سلبية على قدرة المجلس على التعامل بفعالية مع هذه الحالة، التي لا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين.

وتدعو الحركة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية إلى بذل أقصى الجهود لوضع معايير واضحة وإطار زمني للمفاوضات. في الوقت نفسه، وإذا فشلت هذه الجهود في تحقيق النتائج المطلوبة، فيجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء المجموعة الرباعية، أن يبذل قصارى جهده لتسهيل ودعم الجهود البناءة للتغلب على جمود الحالة والمساهمة في تحقيق السلام. وينبغي أن تشمل هذه الجهودا العمل بنشاط من أجل تحقيق الاعتراف العالمي بدولة فلسطين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وأن تتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وخصوصا أننا سمعنا اليوم من السيد سيري أن فلسطين على استعداد لإقامة دولتها.

في الواقع، هناك قناعة لدى الجميع بأن احترام إسرائيل لالتزاماتها أمر لا بد منه لكي يتسنى استئناف المفاوضات المباشرة بهدف التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق. وفي هذا المنعطف الهام، فإن من واجب المجتمع الدولي التحرك بشكل جماعي لحمل إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها فورا، واستئناف مفاوضات

الوضع النهائي على أساس مرجعيات المتفق عليها دوليا، والتي تشكل أساساً للحل القائم على وجود دولتين، استنادا إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، حتى نتمكن هذا العام من تحقيق استقلال دولة فلسطين، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وبالتالي تبدأ حقبة جديدة في الشرق الأوسط.

وأنتقل الآن إلى لبنان، إذ تدين حركة عدم الانحياز انتهاكات إسرائيل المستمرة للسيادة اللبنانية والخروقات المتكررة والخطيرة لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتدعو الحركة جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) من إنهاء حالة الضعف الحالية وتجنب تجدد الأعمال القتالية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فإن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد أن جميع التدابير والإجراءات المتخذة أو التي سيتم اتخاذها من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي أو الديموغرافي للجولان السوري المحتل، بالإضافة إلى أي إجراءات إسرائيلية لفرض اختصاصاتها وإدارتها هناك، تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي آثار قانونية. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تلتزم إسرائيل بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وعلاوة على ذلك، فإن حركة عدم الانحياز تدين بأشد العبارات الاستخدام المفرط للقوة وقتل المدنيين العزّل من المحتجين من قبل القوات الإسرائيلية في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، وتدعو إلى تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال الوحشية إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بينييث بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط، وخصوصاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثيرة للقلق. ويمثل الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الهائل، الناجم عن الممارسات الاستعمارية غير القانونية المدمرة التي نفذت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق سلام.

وسياسة الاستيطان تحول دون إنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وبالتالي، تحول دون إمكانية التوصل إلى حل عادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وتشعر كوبا بقلق عميق بشأن الحالة الخطيرة في قطاع غزة. ويجب على حكومة إسرائيل أن ترفع على الفور، ويدون قيد أو شرط، وبشكل كامل، الحصار القاسي وغير القانوني الذي تفرضه على غزة، مع السماح بانتقال الإمدادات بحيرة من وإلى قطاع غزة، فضلا عن السماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة دائمة.

إن إنشاء دولتين تعيشان بسلام جنبا إلى جنب، بحدود معترف بها، ليس مجرد أوهام. فقد استحق الفلسطينيون منذ فترة طويلة، حلاً يمكنهم من إنشاء دولتهم، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وبالمثل، يجب حل قضية اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د ٢).

ومع ذلك، فإن حكومة إسرائيل تواصل عرقلة حل الصراع، في حين أن الدولة التي يفترض فيها أن تضمن عملية السلام لم تظهر الإرادة السياسية المطلوبة لإعطاء هذه العملية قوة الدفع اللازمة.

وتدعم كوبا كل الجهود المشروعة الهادفة إلى التوصل إلى حل عادل لهذا الصراع وإنشاء الدولة الفلسطينية والاعتراف بها.

وينبغي لمجلس الأمن ألا يظل سلبيا فيما يتعلق بقضية فلسطين. فليس ثمة صراع آخر أكثر تهديدا للسلم والأمن الدوليين من هذه القضية. ومع ذلك فإن المجلس لا يزال عاجزا عن اتخاذ إجراء. وبسبب نقض الولايات المتحدة لأي مشروع قرار يقدم بشأن هذه القضية في مجلس الأمن، فقد تحول المجلس إلى رهينة للسياسة الداخلية لأحد أعضائه. ويظل التهديد باستخدام حق النقض سيفاً مسلطاً على أقوى هيئة دولية في المنظومة المتعددة الأطراف لكنها أشدها معارضة للديمقراطية. وهذه الحالة غير مقبولة وينبغي تغييرها، وإلا، فسوف تزداد الحصانة التي تمارس بها حكومة إسرائيل تصرفاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وترى كوبا أنه من الممكن إيجاد حل سلمي في الأجل القصير. فقد عملت السلطة الفلسطينية بجهد في الأشهر القليلة الماضية واستجابت العديد من الدول للدعوة إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وتحث كوبا الدول التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وتؤكد كوبا من جديد أن جميع التدابير والإجراءات المتخذة أو التي سيتم اتخاذها من قبل إسرائيل، الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والمادي أو الديموغرافي، والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أثر قانوني. ونكرر أن جميع هذه التدابير والإجراءات الأحادية، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية بصورة غير قانونية في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، تشكل انتهاكات للقانون الدولي، وللاتفاقيات الدولية، والقرارات ذات الصلة، ولميثاق الأمم المتحدة، ولاتفاقية جنيف الرابعة. وتطالب كوبا إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وفي الختام، فإن كوبا على ثقة بأن الاعتراف المتزايد من قبل العديد من البلدان بالدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧ سيولد زخما جديدا ويمهد الطريق لإيجاد حل دائم للصراع.

وتؤكد كوبا مجددا موقفها المؤيد لتحقيق السلام العادل والدائم لجميع شعوب الشرق الأوسط، بصورة تنهي احتلال جميع الأراضي العربية التي ظلت تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وتضمن ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني عن طريق إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للسيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها في بداية المناقشة.

تؤيد إندونيسيا بيان حركة عدم الانحياز، الذي أدلى به توا ممثل مصر، وكذلك بيان منظمة التعاون الإسلامي، الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل كازاخستان.

إن صمود الشعب الفلسطيني جدير بالتقدير. لقد عانى من القمع والتنكيل الذي لا ينتهي طوال عقود، ورغم ذلك واصل المضي قدما صوب تحقيق أحلامه: حلم الدولة، ألا وهو، حلم أصدقائنا الفلسطينيين، أشقائنا وشقيقاتنا، بأن يكون لهم مكان يستطيعون القول بأنه وطنهم.

إن خطة آب/أغسطس ٢٠٠٩ الشاملة لفلسطين التي وضعتها حكومة رئيس الوزراء سلام فياض، المعنونة ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“، أحد عناصر إقامة الدولة الفلسطينية وبالتالي جزء من الرحلة الطويلة لتحقيق الحلم الطويل الأجل. لا بد أن ندعم ذلك الحلم، ولا بد أن نواصل دعم إعادة تأهيل وتطوير المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

قطع الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز في بالي في أيار/مايو التزاما بدعم استقلال دولة فلسطين. وفي السياق ذاته، تشاطرت منظمة التعاون الإسلامي الموقف نفسه.

ونرحب بالخطوة المهمة التي اتخذتها عدة دول في الآونة الأخيرة لإصدار اعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحث أعضاء المجتمع الدولي الذين لم يؤكدوا بعد اعترافهم بدولة فلسطين، أن يفعلوا ذلك دون تأخير، حيث أن تأخير العدالة حرمان منها.

وتتمنى إندونيسيا أن نشهد، نحن مجتمع الدول، في أيلول/سبتمبر، بعد أقل من شهرين من الآن، في قاعة الجمعية العامة، مولد دولة جديدة، دولة فلسطين، تحقيقا لحلم طويل، ونرحب به.

لكن، حلم شعبنا الفلسطيني ورحلته من أجل دولة مستقلة ما برح للأسف يصطدم بالعقبات والنكسات. تواصل إسرائيل ببراعة شريرة الجمع بين العداء الثابت للفلسطينيين والجهود الخثيثة لعرقلة عملية السلام. يشكل الإجلاء التعسفي للفلسطينيين وهدم ممتلكاتهم وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطة كبرى لإقامة واقع جديد. تحاكي هذه الجهود استراتيجيات وأساليب سلطة استعمارية.

على إسرائيل أن تدرك أننا نعيش في عصر تحترم فيه حقوق الإنسان وتتمتع بالحماية وأن إرادة المضطهدين ستكون لها الغلبة. ما من بلد ستطيع أن يعيش بضمير مرتاح إذا لجأ إلى القمع الوحشي. ما من بلد يستطيع أن يرتدي عباءة الكرامة في حين يتجاهل القيم الديمقراطية العالمية. على إسرائيل أن تغير سياستها المثيرة للجدل وتوقف إجراءاتها اللاإنسانية.

أمام إسرائيل خيارات كثيرة. لكن الخيار المشرف والحصيف بدرجة أكبر هو إجراء مفاوضات مباشرة مع فلسطين. سيحظى هذا الخيار بتعاطف ودعم المجتمع الدولي. ويجب أن تؤدي هذه المفاوضات المباشرة إلى تحقيق حلم الدولة – لا أكثر ولا أقل.

أود أن أختتم بالتأكيد على أن الطريق نحو إقامة الدولة مليء بالحواجز. يمكننا أن نشهد على هذا. لكن وفدي يعتقد بقوة أننا، المجتمع الدولي، نستطيع ويجب علينا ويمكننا، إزالة العقبات التي تعترض طريق حل سلمي وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يجب أن نغتنم اللحظة المهمة عندما يفي المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني – لحظة تحقيق تقدم وتحول ملحوظين في تاريخ الشرق الأوسط.

إن إندونيسيا من جانبها تلتزم بالقضية الفلسطينية وتدعمها على نحو تام وثابت. إن التزامنا تجاه فلسطين مستقلة وقابلة للحياة وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها، التزام مطلق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبدو ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

السيد عبدو ديالو (تكلم بالفرنسية): أود، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة المجلس

لشهر تموز/يوليه، الذي يمثل بداية العطلات الصيفية ويذكرنا بالمرحلة التي بلغناها فيما يتعلق بالعمل الذي يجب أن نكمله في الدورة المقبلة، بما في ذلك قضية فلسطين.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير نيلسون ميسوني، الممثل الدائم لغابون، على قيادته المثالية للمجلس خلال الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بعد عامين ونصف العام من انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، نشهد، مرة أخرى، تصاعد العنف داخل غزة وحولها. وتتطلب الحالة التي تبعث على القلق أن يتخذ المجلس إجراء عاجلا ومناسبا، وفقا لقراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بغية حماية المدنيين في هذه الأراضي الفلسطينية المكتظة بالسكان. ولا بد أيضا من رفع الحصار الاقتصادي غير القانوني لغزة وكفالة وقف دائم لإطلاق النار. وينبغي أيضا دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية والتي تبذل حول قيادة الرئيس عباس، حسب ما دعا القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ولا شك في أن هذه الإجراءات الأساسية حيوية لإضفاء الاستقرار على الحالة وإحلال السلام.

إن جمود عملية السلام غير مقبول في وقت يعلق فيه الكثيرون أمالهم على شهر أيلول/سبتمبر والدورة السادسة والستين للجمعية العامة. على المجلس أن يعمل بعزم لتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والتي أيدها المجلس في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، حددت بالفعل المتطلبات الضرورية، بما في ذلك الامتناع عن أي إجراء قد يقوض الثقة بين الطرفين.

وسيتفق المجلس بالتالي معي أنه يجب بالضرورة أن تقترن الدعوة إلى استئناف المفاوضات بإجراءات لإرغام إسرائيل على الالتزام الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي الواقع، إن التقاعس من جانب المجلس يدعو إسرائيل إلى المضي في سياستها غير القانونية، كما يظهر من تفجر نمو المستوطنات الإسرائيلية.

بيد أن المجلس يدرك أن الهدف النهائي لمشروع الاستيطان هو إحكام السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة ويجعل من المستحيل تحقيق حل الدولتين على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، كما دعا الرئيس أوباما في خطابه في ١٩ أيار/مايو.

وإضافة إلى ذلك، من المؤسف بل والمخيب للآمال أن اجتماع المجموعة الرباعية الذي طال ترقبه لم يفض إلى قرار بشأن معايير واضحة، كتلك التي أقرها الاتحاد الأوروبي، لتسترشد بها المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

ومنذ المناقشة المفتوحة الأخيرة للمجلس بشأن قضية فلسطين (S/PV.6520)، بذلت لجنتنا كل جهد ممكن لتعزيز التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين يوفّر السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في هلسنكي، في نيسان/أبريل، لحشد الدعم الدولي لبرنامج بناء الدولة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، اتفق على نطاق واسع على أن السلطة الفلسطينية نجحت في إقامة مؤسسات عامة سليمة.

وبالمثل، عقدت اللجنة، في بروكسل في حزيران/يونيه، اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، للوقوف على المبادرات الأوروبية وغيرها من المبادرات الدولية والمتعددة الأطراف التي تهدف إلى تحقيق حل الدولتين. ومما أثلج صدر لجنتنا أيضا، العدد المتزايد من الدول التي تعترف بفلسطين.

نحن ندرك أيضا أن خريطة الطريق تشمل خيارات أخرى متعددة الأطراف، بما في ذلك، في سياق الأمم المتحدة، تعزيز تحقيق الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ولعل مجلس الأمن عليه، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن يضطلع بدور في تحقيق هذا الهدف المشترك الذي تأخر كثيرا.

وعلى هذا النحو، وبالتصرف بإرادة سياسية قوية وشجاعة، نستطيع أن نحقق العدالة لكل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وهذه هي الغاية التي تنشدها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥، والتي تسعى لجنتنا جاهدة لتحقيقها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، السيد بيدرو سيرانو.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. وأشكر أيضا المنسق الخاص روبرت سري جزيل الشكر على إحاطته الإعلامية وممثل كل من فلسطين وإسرائيل على بيانيهما.

ويؤيد هذا البيان البَلَدان المرشحان للانضمام،كرواتيا والجبل الأسود؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وبينما تدور أحداث مثيرة في منطقة الشرق الأوسط، لا يزال الصراع العربي – الإسرائيلي عالقا في جمود يثير القلق. إنها مسألة أولوية عليا بالنسبة لنا أن نستمر في بذل كل جهد للإسهام في وضع حد لهذا الصراع. إن تطلعات شعوب المنطقة المشروعة تتعرض للخطر، بما في ذلك تطلعات الشعب الفلسطيني إلى الدولة والإسرائيليين إلى الأمن.

لقد أكد اجتماع المجموعة الرباعية للشرق الأوسط المعقود في ١١ تموز/يوليه الحاجة إلى وضع إطار مرجعي لمساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات. وتتواصل الجهود للعثور على صيغة يمكن أن تحقق هذا الهدف على أفضل وجه. لقد أعربت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا عن دعمها التام للممثلة السامية آشتون في جهودها الدؤوبة كي تضع المجموعة الرباعية منظورا ذا مصداقية لاستئناف عملية السلام كان آخرها في استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية المعتمدة في ١٨ تموز/يوليه.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على الدور الرئيسي للمجموعة الرباعية. وفي الواقع، إن تعقيدات اللحظة الانتقالية التي نشهدها في جميع أنحاء العالم العربي تدعو إلى بذل الجهود التعددية بهدف دعم الحل التفاوضي للصراع العربي – الإسرائيلي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن هذا أفضل طريق للمضي قدما. ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضا على الإسهام العربي الفعال في هذه العملية ويؤكد مجددا رأيه في قيمة مبادرة السلام العربية.

ولا يزال هدف الاتحاد الأوروبي هو الحل العادل والدائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، المتمثل في دولة إسرائيل المستقلة والديمقراطية والمتواصلة الأراضي وذات السيادة ودولة فلسطين القابلة للحياة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

وإذ يذكّر بإعلان برلين، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا استعداده للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن المفاوضات ينبغي أن تشمل جميع مسائل الوضع النهائي، بما فيها الحدود والقدس

واللاجئين والأمن والمياه واحترام الاتفاقات والتفاهمات السابقة. إن البارمترات الواضحة التي تحدد أسس المفاوضات – على النحو الوارد في استنتاجات المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفي أيار/مايو ٢٠١١ والتي قدمت لهذا المجلس في ٢١ نيسان/أبريل (الاجتماع الـ ٦٥٢٠) عناصر أساسية للتوصل إلى نتيجة ناجحة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليذكر بمواقفه في هذا الصدد. إننا نعتقد أن البارامترات التالية يمكن أن تكون بمثابة الأساس لاستئناف المفاوضات بين الطرفين.

أولا التوصل إلى اتفاق بشأن حدود الدولتين على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ مع تبادل متعادل للأراضي على نحو ما يتفق عليه الطرفان. ثانيا، الترتيبات الأمنية التي من شأنها، بالنسبة للفلسطينيين، أن تحترم سيادتهم وتظهر أن الاحتلال قد انتهى، وبالنسبة للإسرائيليين أن تصون أمنهم، وتمنع عودة الإرهاب، وتتعامل بفعالية مع التهديدات الجديدة والناشئة. ثالثا، يجب أن يكون هناك حل عادل ومنصف ومتفق عليه لقضية اللاجئين. رابعا، يجب أن تلبي تطلعات الطرفين فيما يتعلق بالقدس. ولا بد من إيجاد طريقة عبر المفاوضات للتوصل إلى حل لوضع القدس كعاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي اعمال لا تتلائم مع الحل الشامل للصراع. وفضلا عن ذلك، يتوقع من الأطراف تجنب الممارسات التي تقوض الثقة والامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية قد تهدد الجهود الجارية لاستئناف المحادثات المباشرة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على أن المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها تلك الموجودة في القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عائقا أمام السلام وتهدد باستحالة حل الدولتين. ويجب أن تتوقف جميع الأنشطة الإستيطانية فورا، بما فيها تلك التي تجري في القدس الشرقية.

لا يزال الاتحاد الأوروبي أحد الداعمين لجهود بناء الدولة الفلسطينية التي يقودها الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض والمساهمين الرئيسيين فيها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على دعمه القوي لعملية بناء المؤسسات ويرحب بتقارير النتائج التي تنص على أن السلطة الفلسطينية قد تجاوزت عتبة الدولة الفاعلة في القطاعات الرئيسية التي تم بحثها.

وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره التام للنجاح الذي حققته الحكومة الحالية في تنفيذ خطة بناء الدولة. ويتوقع الاتحاد الأوربي أن تستمر الحكومة الفلسطينية في المستقبل في الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لبناء المؤسسات وأن تحافظ على المستويات الحالية من الشفافية وكفاءة الإدارة المالية العامة على النحو الذي تشيد به باستمرار الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي المصالحة بين الفلسطينيين بقيادة الرئيس محمود عباس عنصرا هاما للدولة الفلسطينية الموحدة في المستقبل وللتوصل إلى حل الدولتين. وفي هذا السياق، يثني الاتحاد الأوروبي على الدور المصري في تسهيل التوصل إلى اتفاق القاهرة في ٣ أيار/مايو. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاستمرار في دعمه، بما في ذلك من خلال الدعم المالي المباشر، للحكومة الفلسطينية الجديدة التي تشكل من شخصيات مستقلة والتي تلتزم بالمبادئ التي حددها الرئيس عباس في خطابه في ٤ أيار/مايو، وتحافظ على مبدأ عدم العنف وتظل ملتزمة بتحقيق حل الدولتين والتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للصراع الإسرائيلي –

الفلسطيني وقبول الاتفاقات والتعهدات السابقة، بما فيها حق إسرائيل المشروع في البقاء.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط دون شروط ودون تأخير.

ورغم إحراز بعض التقدم في أعقاب القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بتخفيف إغلاق غزة، يكرر الاتحاد الأوروبي دعوته، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، إلى فتح المعابر بصورة فورية ودائمة وغير مشروطة أمام تدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من وإلى غزة مع تلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل.

أما بخصوص الحالة في سوريا، فإن الاتحاد الأوروبي يأسف لاختيار القيادة السورية تجاهل دعوات المجتمع الدولي المتكررة والاستمرار في سياستها القمعية المتعمدة والعنيفة للمحتجين المسالمين. ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته لهذه السياسة بأقوى العبارات. ويجب أن يتوقف العنف فورا وذلك لمنع المزيد من إراقة الدماء. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى عملية سياسة تفضي إلى تنفيذ إصلاحات كبيرة سريعة وملموسة تلبي المطالب المشروعة للشعب السوري في طريقه إلى التحول الديمقراطي المسالم والحقيقي والذي لا رجعة فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ولذلك، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.